



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمى لخضر-الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور القروض المصرفية في تنمية القطاع الزراعي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

تحت إشراف الدكتور:

الأخضر بن عمر

من إعداد الطلبة :

كوثر مصباحي

العبد شكيمة

زيد عبد الغني

لجنة المناقشة المكونة من السادة

رئيس اللجنة

مناقشة

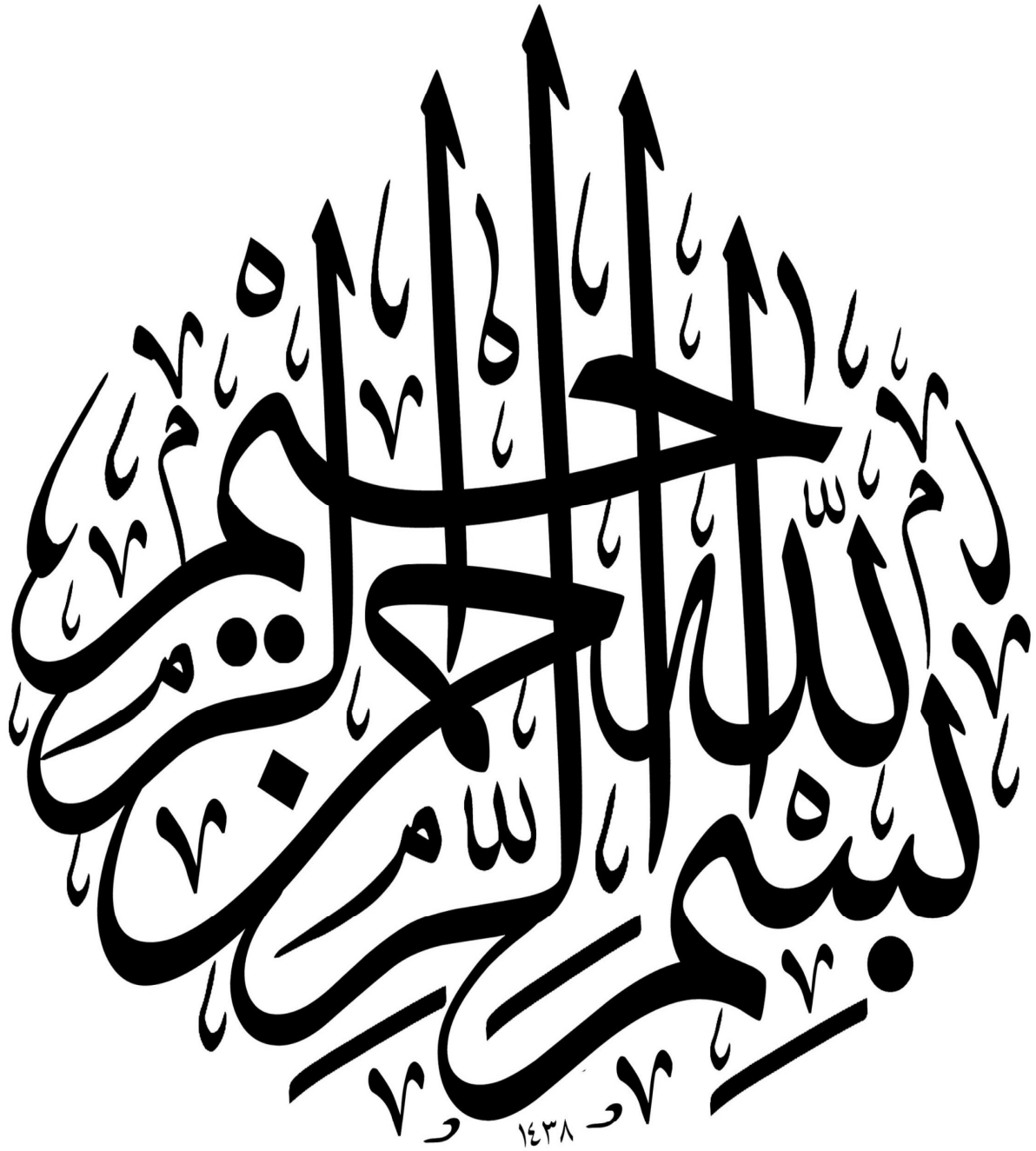
مشرفا ومساعد

طارق قدوري

مداس حبيبة

الأخضر بن عمر

السنة الجامعية 2023/2022



الشكر و التقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ والدي وأن أعمل عمل صالح ترضاه .

نحمد الله أولاً وأخيراً على توفيقه لنا في إنجاز هذا البحث المتواضع والذي نحسبه

إن شاء الله تعالى مرجعاً مفيداً لكل طلاب العلم .

نتقدم بخالص الشكر وامتناناً بالفضل والتقدير والامتنان إلى الأستاذ

المشرف " لأخضر بن عمر " على توجيهاته ونصائحه المستمرة .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الذين

أشرفوا على تدريسنا طيلة المشوار الجامعي بجامعة الوادي

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

الذي ساعدنا على إنجاز هذا البحث

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير إلى كل من ساهم في إنجاز

هذا العمل من قريب أو بعيد

ونسأل الله أن يوفقنا وكل الزملاء والزميلات في

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

و كل من سعى في طلب العلم.

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبوني الحياة والأمل ، والنشأة على شغف

الاطلاع والمعرفة ، ومن علموني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر،

برا وإحسانا ووفاء لهما : إلى روح أُمِّي الطاهرة رحمة الله عليها ، إلى والدي العزيز حفظه الله

وأطال في عمره .

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين

من كانوا عوناً في رحلة بحثي : أخواتي وأخي .

وأخيراً إلى كل من ساعدني ، وكان له دوراً من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة ، سائلة

المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة ،

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى

من تحملت عنائي طوال العناء *** وأخذت بيدي في الشدة والرخاء

إلى من شاطرني البلاء *** إخلاصا وحبا دون رياء

إلى من برضاها أتحمل مشقات الحياة *** أُمي الحبيبة خيرة حفظها الله

وإلى من علمني العطاء *** وحب العمل والاجتهاد

فكان لي الدعم في الحياة *** والسند الذي أعطاني ولم يطلب

الذي بدعوته تفتح لي أبواب السماء *** أي الغالي نور الدين حفظه الله

وإلى جدي وجدتي الأعراء حفظهما الله ورعاهم

وإلى من كانوا عوناً لي في رحلة بحثي : إخواني أخواني

وأخيراً إلى كل من ساعدني ، وكان له دوراً من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة ، سائل

المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة ،

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

إهداء

إلى من أفضّلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً

في سبيل إسعادي على الدوام أُمي الحبيبة.

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يخل علي طيلة حياته والذي العزيز.

إلى إخوتي وأخواتي وأصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني

بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة.

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف : الأخضر بن عمر ، الذي ساعدنا كثيراً ووجهنا

لإكمال هاته المذكرة

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

زيد عبد الغني

الملخص :

يمثل الجهاز المصرفي شريان الحياة المصرفية وذلك لمساهمته في تنمية الاقتصادية لمعظم القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي . بحيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القروض المصرفية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الوادي وكالة الدبيلة وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الجزائر باعتباره من القطاعات التي تراهن عليها الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لذا كان لا بد من البحث عن الآليات والسبل الكفيلة بتوفير التمويل الكافي لهذا القطاع عن طريق صيغ تمويل بنكية بفوائد مدعمة من طرف الدولة تخص جميع الأنشطة الفلاحية والريفية . وقد تم التوصل إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الوادي ساهم بشكل كبير في تمويل المستثمرات الفلاحية طويلة المدى من خلال تقديمه ثلاثة أصناف من القروض الموسمي الرقيق والتحدي والييجاري ، ويبقى هذا القطاع يتأثر كثيرا بمقياس الربحية والتحوطات من المخاطر الائتمانية مقابل هذا يبقى الائتمان الفلاحي يواجه جملة من المخاطر ترجع لطبيعة النشاط والقطاع .

الكلمات المفتاحية: القرض المصرفي ،القرض الفلاحي، القطاع الفلاحي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**

Résumé :

Le système bancaire représente la pierre angulaire du secteur bancaire en raison de sa contribution au développement économique de la plupart des secteurs, en particulier le secteur agricole. Alors que cette étude vise à mettre en évidence le rôle des prêts bancaires dans le financement du secteur agricole en Algérie à travers une étude de cas de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural de l'Etat d'El Oued et de l'Agence de Debela, en raison de la grande importance que Le secteur agricole occupe en Algérie comme l'un des secteurs sur lesquels l'Etat parie pour parvenir à la diversification économique, il est donc nécessaire de rechercher des mécanismes et des moyens pour assurer un financement adéquat de ce secteur à travers des formules de financement bancaire à intérêts bonifiés par l'Etat pour toutes les activités agricoles et rurales. Il a été conclu que la Banque de l'agriculture et du développement rural de l'État d'El-oued a contribué de manière significative au financement des investissements agricoles à long terme en accordant trois types de prêts saisonniers, Al-Rafiq, Al-Tahdi et Al-Ijari. les risques sont dus à la nature de l'activité et du secteur.

Mots-clés : prêt bancaire, prêt agricole, secteur agricole, Banque de l'agriculture et du développement rural

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الشكر والعرفان.
	الإهداء.
أ-هـ	مقدمة عامة.
6	الفصل الأول: أدبيات حول القروض المصرفية.
7	تمهيد الفصل.
8	المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية.
8	المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية وأنواعها.
14	المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية، مصادرها وأهدافها.
17	المطلب الثالث: عمليات ومعايير منح القروض المصرفية.
21	المبحث الثاني: القروض المصرفية الفلاحية.
21	المطلب الأول: ماهية القروض الفلاحية.
24	المطلب الثاني: شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.
25	المطلب الثالث: ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية.
27	خلاصة الفصل.
28	الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر.
29	تمهيد الفصل.
30	المبحث الأول: مقومات التنمية الزراعية في الجزائر.
30	المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية.
33	المطلب الثاني: الموارد الزراعية في الجزائر.
41	المطلب الثالث: الإنتاج الزراعي
44	المبحث الثاني: توجيهات وبرامج التنمية في الجزائر.
44	المطلب الأول: مرحلة النظام الاشتراكي
47	المطلب الثاني: مرحلة الانفتاح الاقتصادي (اقتصاد السوق)
52	المطلب الثالث: أهم مؤشرات التنمية الزراعية في الوادي.

56	خلاصة الفصل.
57	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة
58	تمهيد الفصل.
59	المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .
59	المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR.
62	المطلب الثاني: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR وكالة الديبلة
64	المطلب الثالث: أهم الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR وكالة الديبلة.
65	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأهم القروض الموجهة للاستثمار في القطاع الزراعي من طرف بنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR وكالة الديبلة.
66	المطلب الأول: قرض الموسمي الرفيق المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR وكالة الديبلة.
71	المطلب الثاني: قرض الاستثمار التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR وكالة الديبلة.
74	المطلب الثالث: قرض الائجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR وكالة الديبلة.
78	خلاصة الفصل.
79	خاتمة عامة.
83	قائمة المراجع.
88	قائمة الملاحق.

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	يمثل إحصائيات الأراضي الزراعية بالجزائر للفترة 2011-2020	34
02	يوضح كمية الأمطار الهاطلة للفترة 2011-2019	36
03	يوضح القوى العاملة الكلية في الجزائر والقوى العاملة الزراعية للفترة 2011-2020	38
04	يمثل عدد الجرارات والحاصدات الزراعية للفترة 2011-2020 بالجزائر	39
05	يمثل عدد استهلاك الأسمدة الزراعية بالجزائر للفترة 2011-2020	40
06	يمثل إحصائيات إجمالي الإنتاج النباتي بالجزائر للفترة 2018-2020	42
07	يمثل إجمالي إحصائيات الثروة الحيوانية بالجزائر للفترة 2011-2020	43

53	يمثل إحصائيات الثروة الزراعية لولاية الوادي للفترة 2011-2019	08
54	يمثل إحصائيات الثروة الحيوانية بالوادي للفترة 2011-2019	09
69	يمثل عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض الموسمي الرفيق بوكالة BADR بالدييلة للفترة 2018-2022	10
69	يمثل المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ السنوية الغير المسترجعة لقرض الموسمي الرفيق بوكالة BADR الدييلة للفترة 2018-2022	11
70	عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة BADR الدييلة بالقرض الموسمي الرفيق للفترة 2018-2022	12
73	يمثل عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض الاستثمار التحدي بوكالة BADR بالدييلة للفترة 2018-2022	13
74	مثل المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ الغير المسترجعة لقرض الاستثمار التحدي بوكالة BADR الدييلة للفترة 2018-2022	14
76	يمثل عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض الايجاري بوكالة BADR بالدييلة للفترة 2018-2022	15
77	يمثل المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ الغير المسترجعة لقرض الايجاري بوكالة BADR الدييلة للفترة 2018-2022	16

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
01	طلب تربص تطبيقي مقدم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الدييلة.	89
02	طلب تربص تطبيقي مقدم لمديرية المصالح الفلاحة بالوادي.	90
03	ملف القرض الرفيق	91
04	ملف القرض التحدي	92
05	ملف القرض الايجاري	93
06	وثيقة قرض التحدي	94
07	وثيقة قرض الرفيق	96
08	قائمة القروض المقدمة للمستفيدين للسنوات 2018،2019،2020،2021،2022	97
09	الميكمل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدييلة	100

مقدمة عامة

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي حيث يعمل من جهة على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات من خلال مختلف الودائع، وفي المقابل يقوم بتحويل تلك الودائع إلى قروض من خلال مجموعة من عمليات التمويل المختلفة، بالإضافة إلى هذا النشاط الرئيسي فإن المصرف يقوم بتأدية عدد كبير من الأنشطة الثانوية الأخرى، ومع تنامي التطور التقني في الصناعة المصرفية وفي استخدام الوسائل الإلكترونية، حيث تعقدت وتنوعت العمليات التي تقوم بها المصارف في سوق من سماته المنافسة الشديدة.

بحيث أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مربوطا بمدى فعالية نجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو تدعيم التنمية الاقتصادية، وبما أن القطاع الزراعي ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الوطني، ويعتبر أحد الموارد الهامة للدخل الوطني حيث يقع على عاتقه تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، وكذا احتياجات الصناعات المغلية كخط خلفي يعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الزراعية ويحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد إلى جانب المحروقات، فإن تمويل هذا القطع يعد من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها.

ونظرا للمكانة الكبيرة التي يكتسبها القطاع الزراعي في الجزائر، فقد حظي باهتمام وتركيز كبيرين من قبل الدولة حيث أصبح يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرز ذلك من خلال تبنيه العديد من البرامج التنموية والسياسات الزراعية.

إشكالية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع يمكن بلوزة السؤال الجوهرى على النحو التالى:

ما هو دور القروض المصرفية في تنمية القطاع الزراعي في الجزائر؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور القروض المصرفية في دعم النمو والتنمية الاقتصادية؟
- ما هو واقع التنمية الزراعية في الجزائر؟
- هل ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم وتنمية الزراعة في بلدية الدبيلة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات انطلقا من الفرضيات التالية:

- يقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة، فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، وهنا يتضح دور القروض المصرفية في التنمية الاقتصادية ،
- يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من أهم القطاعات الحيوية، لهذا استوجب دفع التنمية به عن طريق: زيادة ورفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الزراعية المتاحة، وزيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية ،
- ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم التنمية الزراعية في بلدية الديلة بتسهيل عملية اقتناء البذور والأسمدة وكذلك تدعم المستثمرات طويلة المدى وكذلك تقوم باقتناء المعدات والآلات من خلال القروض المقدمة التي تعتبر الممول الأكبر للقطاع الفلاحي وكذلك أدت بالنهوض بالقطاع الفلاحي.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

- كون القروض تعتبر من الأدوات بالنهوض بالاقتصاد.
- إظهار دور الذي تلعبه القروض المصرفية ومدى مساهمتها في النهوض بالقطاع الزراعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- أن البحث يندرج ضمن التخصص الذي ندرس فيه (تخصص اقتصاد نقدي وبنكي)
- ينبع اهتمامنا بجانب القطاع الزراعي في بحثنا للإمكانيات المتوفرة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراستنا في: توضيح كيفية سير القروض البنكية داخل البنك، ومدى فعالية القروض الموجهة للاستثمار والاستغلال وتشخيص وتحليل واقع الفلاحة وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الحث على توفير الظروف المناسبة لاستغلال الإمكانيات المتاحة في الجزائر بما يشجع على الاستثمار في القطاع الفلاحي، التمويل البنكي يعتبر الطريق الأمثل لتمويل القطاع الفلاحي وهذا بدوره يساهم بالنهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر وتطويره وتشجيعه بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي ومعالجة العجز الغذائي، وكذا توفر مناصب شغل لتقليص حجم البطالة لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي:

- التطرق إلى العراقيل التي تواجه البنوك في تمويل القطاع الفلاحي.
- تحليل وتقييم دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- معرفة مختلف أشكال التمويل المتخذة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.

المنهج المتبع:

انتهجنا في بحثنا على المنهج الوصفي من خلال استعراض مختلف أنواع القروض وطرق تمويلها للقطاع الزراعي واهم البرامج التنموية المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، واستعنا بالمنهج التحليلي قصد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي وكالة الديلة.

الدراسات السابقة:

1- للوشي محمد، (الأخطار المصرفية، القروض البنكية، تقييم خطورتها والتحكم فيها)، وقد تعرض الباحث إلى

الإشكالية التالية: كيف يتم التوفيق بين لزومية إقراض الزبون واجتناب المخاطر؟ وتوصل إلى النتائج التالية:

- الخطر هو ضرر لا مفر منه إذ يستحيل القيام بأي نشاط مصرفي دون التعرض له،

- القرض يشكل معضلة بالنسبة للبنوك، فمن جهة يعتبر المصدر الرئيسي للخطر ومن جهة أخرى يشكل العمود

الفكري للنشاط البنكي، ويضمن استمراريته،

2- بلحجار نصيرة، شريفي خديجة ، (تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر)، وقد تعرضت الباحثتان إلى

الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الدولة الجزائرية في تمويل القطاع الفلاحي؟ وتوصلا إلى النتائج التالية:

-تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها في القطاع الفلاحي عن طريق رسم السياسة الفلاحية الملائمة لها ، تقوم من خلالها

بتوزيع الأموال على الفلاحين في شكل قروض زراعية وفق سياسة ائتمانية زراعية عن طريق مؤسسات ائتمانية تخضع

لإشرافها ،

-تمثل التنمية الزراعية احد أقطاب التنمية الاقتصادية ، في التي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية ، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي ، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع .

هيكل الدراسة:

حتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع والإجابة على طرح الإشكالية والفرضيات المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أدبيات حول القروض المصرفية: تم التطرق فيه إلى أدبيات حول القروض المصرفية حيث قسم إلى مبحثين الأول تحت عنوان ماهية القروض المصرفية قسم كذلك إلى ثلاثة مطالب أولا تعريف القروض المصرفية وأنواعها ،ثانيا أهمية القروض المصرفية ومصادرها وأهدافها وثالثا عمليات ومعايير منح القروض المصرفية ، المبحث الثاني تحت عنوان القروض المصرفية الفلاحية قسم كذلك الى ثلاثة مطالب أولا ماهية القروض الفلاحية ثانيا شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي وثالثا ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية .

الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر تم التطرق فيه إلى واقع التنمية الزراعية في الجزائر حيث قسم إلى مبحثين الأول تحت عنوان مقومات التنمية الزراعية في الجزائر قسم كذلك إلى ثلاثة مطالب أولا ماهية التنمية الزراعية ،ثانيا الموارد الزراعية في الجزائر وثالثا الإنتاج الزراعي ،والمبحث الثاني تحت عنوان توجيهات وبرامج التنمية في الجزائر قسم كذلك إلى ثلاثة مطالب أولا مرحلة النظام الاشتراكي ثانيا مرحلة الانفتاح الاقتصادي (اقتصاد السوق) ثالثا أهم مؤشرات التنمية الزراعية في الوادي.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة: تم التطرق فيه إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة حيث قسم إلى مبحثين الأول تحت عنوان عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية قسم كذلك إلى ثلاثة مطالب أولا ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،ثانيا تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة وثالثا أهم الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة ،والمبحث الثاني تحت عنوان دراسة تطبيقية لأهم القروض الموجهة للاستثمار في القطاع الزراعي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة قسم كذلك إلى ثلاثة مطالب أولا قرض الموسمي الرفيق المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة ،ثانيا قرض الاستثمار التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة وثالثا قرض الايجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الديبلة .

الفصل الأول

أدبيات حول القروض المصرفية

تمهيد الفصل:

البنك هو عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل والذي لا يتم إلا عن طريق الإقراض، لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل، لأنها تمثل الجانب الأكبر من الأصول بالإضافة إلى العائد المتولد عن القروض والذي يمثل أهم إيراداته وهذا ما أدى به إلى وضع السياسات التي تضمن سلامة أموال البنك من جهة وضمان عائد يتوافق وحجم المخاطر الناجمة عن كل قرض من جهة أخرى، ومن ضمن القروض الموجه لتمويل وتنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها، توجه القروض المصرفية الزراعية التي يستمد أهميته الفلاحين ذاتهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا للأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي بحيث له دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء، كما تعد محفزا أداة أساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة، وهي مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، فهي لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي.

حيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أدبيات حول القروض المصرفية، حيث سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين

بمبحث:

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

المبحث الثاني: القروض المصرفية الفلاحية

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

تعد القروض من أهم إدارات البنوك، لأنها تشكل جزءا رئيسيا من أعمال البنك، والقروض عبارة عن استثمارات بهدف الحصول على العائد (الفوائد)، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى ماهية القروض المصرفية والزراعية وأهم أنواعها وأهميتها

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية وأنواعها

أولا: تعريف القروض المصرفية:

نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف وقبل استعراضها لا بد من توضيح المعنى الاصطلاحي للقرض

أصل كلمة قرض "تأتي كلمة قرض من الكلمة اللاتينية (creder) التي تعني وضع الثقة، و هي من أصل يوناني"¹

وفيما يلي عرض لبعض تعاريف القروض المصرفية:

- عملية القرض هي احتياج إلى الأموال من قبل أصحاب المشاريع أو مسيري المؤسسات الاقتصادية، التي يقوم بإقراضها البنك باستعمال ودائع المدخرين،²

- هي مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، فعندما يقدم المقرض للمقترض مبلغا من المال فهو يبادل له قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة (عادة تكون أكبر من القيمة الحاضرة) عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه،³

- القرض المصرفي هو تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها شخص المعنوي أو الطبيعي معين لما يتضمنه القرض من مخاطرة كبيرة، حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حيث يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه،⁴

¹ للوشي محمد، الأخطار المصرفية القروض البنكية، تقييم خطورتها والتحكم فيها ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2001-2002، ص 69

² عبد القادر بيجح ، الشامل لتقنيات أعمال البنوك ، الطبعة الثانية 1438هـ-2017م ، دار الخلدونية ، الجزائر، ص 267

³ القرصم وفاء ، اثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2017 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، سنة 2018-2019 ، ص 26

⁴ القرصم وفاء، مرجع سبق ذكره ، ص 26

- وعموماً يمكن تعريف القرض المصرفي هو بضاعة مالية يبيعها البنك إلى الزبون بسعر متمثل في سعر الفائدة، الذي لا نجد له أساساً في الاقتصاد الإسلامي باعتباره يبيّن عملياته على الشراكة وليس على بيع رؤوس الأموال.¹

من خلال التعاريف يمكن استنتاج أن تعريف القرض المصرفي هو عبارة على خدمات مقدمة للعملاء والتي تقوم بتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت اللازمة مقابل أن يتم سدادها على شكل أقساط وزيادة على المبلغ الأصلي تحت مجموعة من الشروط وضمانات في موعد مستقبلي متفق عليه.

ثانياً: أنواع القروض المصرفية

يمكن تقسيم الائتمان إلى العديد من الأنواع، والتي تتناسب مع الهدف الذي يراد الوصول إليه من خلال ذلك، وأهم هذه الأنواع تتمثل في:

1- القروض المصرفية حسب الغرض: يمكن تقسيم القروض حسب الغرض كالتالي: ²

1-1- القروض التجارية: وهي القروض التي تمنح لتمويل ممارسة النشاطات التجارية، أي القروض الذي تمنحها للمشاريع الإنتاجية والصناعية، أو الزراعية، لتجار الجملة، كما أنه يتضمن القروض التي تمنحها المصارف التجارية حيث يرتبط معظمه بالنشاطات التجارية، وهو أهم أنواع الائتمان في الدول الرأسمالية لأنه الإدارة التي تمكن اقتصاديات هذه الدول من تصريف إنتاجها حتى يوفر حافزاً لمشروعاتها على الاستمرار في الإنتاج، وإجراء التوسع فيه.

2-1- القروض الاستهلاكية: وهي القروض الموجهة للحصول على سلع استهلاكية أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترض ويتم سدادها من دخل المقترض لمستقبلي وتقدم ضمانات لها مثل: ضمان شخص آخر، أوراق مالية، رهن عقاري. الخ ويهدف هذا النوع من القروض إلى التمكين من الحصول على سلع استهلاكية بقصد الإشباع للحاجات.

3-1- قروض استثمارية: وهو نوع من القروض الذي يرتبط بتوفير التمويل لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أو توسيع المشروعات القائمة، أو إحلال معدات رأسمالية محل المعدات الرأسمالية التي تتعرض للاندثار نتيجة التقدم الفني، أو الزمني، أو نتيجة الاستخدام، وهي القروض التي ترتبط بلاجل المتوسط، والطويل فالغالب، ارتباطاً بطبيعة الاستثمار التي يتجه هذا النوع من القروض نوح تمويله.³

¹ عبدالقادر بحيح ، مرجع سبق ذكره، ص 267

² فليح حسن خلف ،النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، الجدار للكتاب العالمي لنشر والتوزيع ، عمان ، 2006، ص 268

³ فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 و 269

1-4- قروض إنتاجية: هي تلك القروض التي يتعامل معها الإنسان بغرض الإنتاج، حيث يتداولون في استخدامها عادة في العملية لإنتاجية وذلك لدفع أجور العمال أو لشراء المخزون، أو لشراء الأراضي أو المعدات التي يستخدمونها في الإنتاج، والهدف منها هو زيادة الأرباح، أو لغرض زيادة الإنتاج.¹

2- تصنيف القروض حسب الآجال (المدة): تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

1-2- قروض قصيرة الأجل: وهي التي مدتها لا تزيد عادة عن السنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل هذه القروض غالبا في اقتناء المستحقات من التجهيزات وتمنح هذه القروض من مدخرات وودائع العملاء، ويشمل القروض الاستهلاكية، والتي تكون الفترة المطلوبة لاستخدام مثل هذا النوع من القروض قصيرة الأجل.²

2-2- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدة هذه القروض بين سنتين إلى سبع سنوات، وتمنح أساسا من أجل اقتناء تجهيزات ومعدات ووسائل نقل لا تتعدى فيها فترة الاهتلاك مدة القرض المطلوب، ولا يوجه لتمويل الآلات والمعدات فقط، ولكن أيضا يمول بعض البناءات ذات التكلفة البسيطة والتي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.³

ونميز بين شكلين رئيسيين للقروض متوسطة الأجل:

- 1-2-2- قروض قابلة للتعبئة: كما يتبين من خلال اسمها، فإن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي في حالة حاجته الملحة للسيولة، دون أن يضطر لانتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه، وبالتالي يمكنه هذا من التقليل من خطر تجميد الأموال ونقص السيولة.

- 2-2-2- قروض غير قابلة للتعبئة: في هذا النوع من القروض لا يتمكن البنك من إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فهو مجبر على انتظار انتهاء أجل هذه القروض، ووصول تاريخ استحقاقها ليتمكن من استردادها، وعليه تزداد مخاطر تجميد الأموال وأزمة السيولة بشكل أكبر، ويبقى على البنك الانتباه لمثل هذه الأمور بالدراسة.

2-3- قروض طويلة الأجل: قروض الاستثمار الطويلة الأجل هي أيضا موجهة لتمويل أعلى ميزانية، والمتمثلة في الأموال الثابتة الثقيلة، كسواء الأراضي، والمحلات التجارية وتشديد المصانع الكبرى، بناء العمارات والمباني الضخمة، شراء العتاد والتجهيزات الثقيلة، أي تمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استهلاكها سبعة (7) سنوات، هذه القروض تقدم غالبا

¹ عبير الخزاعلة، أنواع القروض، على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com>، 2023-05-03، 15:45

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 269

³ احلام محي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك -دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006-2007، ص 70

من طرف البنوك المتخصصة، نظرا لطول مدة القرض التي تتراوح ما بين "7 سنوات إلى 15 سنة" إضافة إلى القروض الكلاسيكية الموجهة لتمويل الاستثمارات، فهناك نوع آخر من القروض يعتبر كتقنية حديثة النشأة للتجديد في طرق التمويل يتمثل في القرض الإيجاري.¹

- 2-3-1- قرض الإيجار: يمكن تعريف قرض الإيجار كما يلي:²

القرض الإيجاري (le crédit bail) هو الترجمة الفرنسية لكلمة "leasing"، ظهرت هذه التقنية الخاصة في مجال تمويل الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية، تسمح بتمويل المعدات، السيارات، الآلات (قرض إيجاري منقول) أو العقارات والمباني (قرض إيجاري غير منقول)، وهو عبارة عن عقد يقوم بين ثلاثة أطراف هي:

- المؤسسة الراغبة في التمويل،
- مورد الأصول (المؤسسة المالكة للأصول)،
- شركة القرض الإيجاري (بنك، مؤسسات مالية).

حيث أن المؤسسة تختار الأصل الذي ترغب في استئجاره وتقوم شركة القرض الإيجاري بشراؤه من المورد

الذي يتولى عملية تسليمه للمؤسسة، تتلقى شركة القرض الإيجاري ثمن الإيجار من المؤسسة حيث أن

هذه الأخيرة يمكن أن تعيد شراء الأصل في نهاية فترة العقد.

- 3- تصنيف القروض حسب الضمانات:

- 3-1- قروض مضمونة: وهي القروض التي يقدم مقابلها ضمان وذلك للأسباب الآتية:³

- ضعف المركز المالي للعميل يضطر البنك إلى طلب ضمانات معينة لقاء تقديمه للقروض.
- طلب قروض بمبالغ كبيرة تلزم البنك على فرض شروطه المتعلقة بالضمانات.
- عادة ما تطلب البنوك من المشروعات الصغيرة وتقديم الضمانات لأن هذه الأخيرة (المشروعات الصغيرة) عادة ما تتعرض لأخطار تفرق تلك التي تتعرض لها المشروعات الكبيرة ويمكن تقسيم الضمانات المكفولة بضمان إلى نوعين:⁴

¹ للوشي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 و 94

² احلام محبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 71

³ قرض مضمون، على الرابط التالي: <https://www.meemapps.com>، 2023-02-28، 20:49

⁴ برايان كويل، **التعاملات المالية للبنوك**، الطبعة العربية الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، جيزة- مصر، 2006، ص 71

-3-1-1- بضمان شخصي: ويقصد بالضمان الشخصي ما يلي: وتمنح هذه القروض دون ضمان عيني أو مادي

بل يعتمد البنك عن مكانة مركزه المالي وفيه يتدخل شخص آخر بخلاف المقرض بتعهد السداد في حالة عجزه ويشترط البنك في هذه الحالة على تمتع الشخص الضامن بالقدرة على الوفاء. والضمان الشخصي عبارة عن عهد يقطعه شخص ما (الضامن) للمقرض، يتعهد فيه أن يقوم بسداد دين المقرض عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعجز عن السداد. سيلجأ المقرض للضمان الشخصي ويطلب بأن يقوم الضامن بالسداد فقط في حالة إذا لم يستطع الحصول على أمواله من المقرض. عندما يلجأ المقرض للضمان الشخصي، سيتحتم على الضامن أن يسدد المبلغ المدين به المقرض والمنصوص عليه في عقد الاتفاق على الضمان الشخصي. وفي حالة إذا طالب البنك بقيمة القرض أو السلفة، سيتحتم على الضامن أن يسدد جميع التزامات المقرض؛ أي مبلغ أصل القرض بالإضافة إلى الفوائد غير المسددة، بل وربما يتحمل أيضا سداد الأتعاب أو العمولات غير المسددة مستحقة السداد للبنك.

-3-1-2- بضمان عيني: (أو ضمان أصل معين) عادة ما تلجأ البنوك إلى منح القروض بضمان حقيقي لكي

تزيد الوقاية والأمان تجاه خطر عدم التسديد أين يمكن للبنك أن يستولى على الأصل المعني وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقروض، وقروض بضمان الأوراق المالية يشترط أن تكون جيدة وسهلة التداول أو بضمان كمبيالات وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وأخرى بضمان الودائع.

-3-2- قروض غير مضمونة: قد يمنح البنك قرضا أُلحِدَ زبائنه بدون أي نوع من الضمانات، وذلك اعتمادا على

سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي، والى ينبغي التوسع في منح القروض بدون ضمان، إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب زبون جديد أو الاحتفاظ بزبون جيد، إلا أنه في أي حالة من الحالات لا يجذب أن يكون القرض بدون ضمان بمبالغ كبيرة.¹

-4- تصنيف القروض حسب نشاط المقرضين: وتنقسم هذه القروض حسب السياسة المالية، وطبيعة النشاط

الاقتصادي للعملاء إلى ثلاثة أنواع وهي:²

¹ سقلاب فريدة ، التوريق المصرفي كآلية لضمان القروض المصرفية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص القانون ، جامعة مولود معمري تزي وزو ،

كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2016 ، ص 161

² احلام محبي ، مرجع سبق ذكره ، من صفحة 75 إلى 79

نشاطات الاستغلال.

نشاطات الاستثمار.

نشاطات التجارة الخارجية.

4-1- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: تمول القروض الاستغلال حاجات خاصة تتميز بقصر

أجلها، فهي محدودة في الزمن وتسدد بواسطة الإيرادات المحققة من طرف المؤسسة المقترضة، وعليه يهتم البنك في هذا النوع من القروض بملاءة المؤسسة، فيقوم بالتقصي حول ما إذا كانت إيراداتها المستقبلية قادرة على تغطية القروض الممنوحة في تواريخ الاستحقاق المحددة، وبالتالي سيعمل على التأكد من أن دوران الأصول المتداولة للمؤسسة تضمن لها ملاءة دائمة، وعلى هذا يركز بالخصوص على هيكل المؤسسة ووضعيتها المالية من خلال المعلومات والوثائق المقدمة في ملف القرض، كالميزانية، جدول حسابات النتائج ومخطط الخزينة. الخ باستخدام التحليل المالي لدراسة الملف، ومن ثمة تقييم المؤسسة من جانبها المالي.

4-2- القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات: يعمل البنك على التأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح،

فيهتم بعامل المردودية وقدرة المؤسسة على التسديد، لذلك تكتسي العوامل الاقتصادية والبشرية العنصران الأساسيان في عملية التقييم، فيقوم البنك في عملية تقديره للخطر بإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة للمؤسسة في فرع نشاطها معتمدا على القدرة الصناعية لها والظروف الاقتصادية العامة أو الخاصة بالقطاع المعني، ويركز بعد ذلك على العوامل البشرية المتواجدة في المؤسسة فيقيم كفاءات المديرين ومهارات العمال حول ما إذا كانت في المستوى المطلوب لتحقيق نتائج إيجابية في المستقبل، وبالتالي تحقيق النمو والتطور للمؤسسة أم العكس.

ويسمح التحليل المالي للوثائق التقديرية بالحكم على المردودية المستقبلية للمؤسسة وعلى قدرتها على تسديد القرض، وبالتالي فإن عملية شمل كل هذه الاعتبارات المالية، الاقتصادية، التقنية والبشرية تعمل على تحفيز البنك في اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض.

4-3- القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية: يتطلب تمويل التجارة الخارجية تقنيات خاصة تختلف عن تلك

المستعملة في تمويل التجارة الداخلية، وفي هذا الصدد تقسم هذه القروض إلى قروض موجهة لتمويل الاستيراد وقروض موجهة لتمويل الصادرات نذكر أهمها:

4-3-1- القروض الموجهة لتمويل الاستيراد:

4-3-1-1- الاعتماد المستندي:

أساسا بعمليات التجارة الخارجية فهو وسيلة من وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الدولية، والاعتماد المستندي هو عبارة عن تعهد صادر من قبل البنك فاتح الاعتماد يتعهد فيه بدفع مبلغ معين إلى البنك مبلغ الاعتماد (بنك المصدر) يصدر بناء على طلب المستورد مقابل مستندات ووثائق مطابقة لنصوص تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

4-3-2- لقروض الموجهة لتمويل الصادرات:

4-3-2-1- قرض المورد:

مضمون من طرف هيئات متخصصة مثل: هيئة COFACE بفرنسا، HERMES بألمانيا و SACCE بإيطاليا، فتحرر هذه الهيئات وثائق تأمين القروض للبنوك والمؤسسات المالية المقرضة، فتعمل على تغطية الأخطار المحتملة الوقوع كالأخطار السياسية النقدية أو المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

تتراوح مدة هذا القرض بين 7 سنوات إذا تعلق الأمر بالمدى المتوسط و 10 سنوات إذا كان طويل الأجل وموجه لتمويل التجهيزات الضخمة، الأشغال الكبيرة في الخارج. الخ.

المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية ، مصادرها وأهدافها

أولا: أهمية القروض المصرفية

تكتسي القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية ويمكن إيجازها في النقاط التالية:¹

1- تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته

حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته بالإضافة إلى الفوائد والعمولات التي يتلقاها البنك

والتي تمثل مصدر آخر لإيراداته؛

2- إن القروض تمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه فهي تعمل على

¹ يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 01، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس، ص 39

الفصل الأول: أدبيات حول القروض المصرفية

- خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع؛
- 3- تعمل القروض المصرفية على تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية وهذا لتغطية الحاجة للعملات الأجنبية في عملية الاستيراد؛
- 4- القروض هي مصدر رئيسي لدخل المصارف أو البنوك والتي تعمل من خلالها على تحقيق أهدافها والتي من أهميتها تحقيق الربحية مع الأخذ بعين الاعتبار على الملائمة بين الأهداف والمنتمثلة في السيولة، الأمان والربحية؛
- 5- تنبع أهمية القروض في كونها تسد حاجات الأفراد والمؤسسات وأصحاب المهن القطاعات الاقتصادية كافة؛
- 6- منح القروض يعني بطبيعة الحال منح البنك الثقة في عملائه وبالتالي إذا توقف العميل عن تسديد القرض و/أو الفوائد المترتبة عنه فسوف يقع البنك في خطر لم يكن يتوقعه ويسمى خطر القرض؛
- 7- عندما يقوم المودعون بوضع أرصدهم لدى البنك ويقوم هذا الأخير باستثمارها مقابل حصولهم على عوائد وعمولات وبالتالي لا تبقى الأموال مجمدة ومن بين الاستثمارات التي يقوم بها منح القروض للأطراف التي تحتاج لمثل هذه القروض؛
- 8- تلعب القروض المصرفية التي تعطيها البنوك لعملائها دورا هاما في تمويل كل من التجارة والصناعة والزراعة.

ثانيا: مصادر القروض

يعتمد البنك في ممارسة نشاط الإقراض على عدة مصادر هي:

1- الودائع: الودائع تشمل الأموال التي يودعها العملاء في البنك لأجل معين بهدف تسيير أعماله أو الحصول على الفوائد، وتعد الودائع أحد مصادر أموال البنك الأساسية، وتشمل الودائع الحكومية والخاصة ويجب على البنك أن يصنفها إلى فئات ليسهل فهمها وحسن إدارتها والاستفادة منها، ومن أهم الودائع ما يلي: ¹

1-1- الودائع لأجل: هي المبالغ على شكل ودائع يتم إيداعها في حساب وديعة لأجل لفترة معينة قد تكون شهرا أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة، أي لفترة زمنية معينة يتفق عليها بين العميل والبنك دفع فائدة بسعر معين ولا يحق سحبها إلا في تاريخ استحقاقها، وتكون مدتها مختلفة (شهر أو 3 أشهر أو سنة أو أكثر) وتقوم البنوك بمنح فوائد على أرصدة هذه الودائع.

1-2- ودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية: هي الودائع من الأموال التي يودعها العملاء في البنك وتمثل أرصدة حسابات جارية دائنة بهدف إجراء عمليات السحب والإيداع والتحويل من هذه الحسابات، ولا يتم تحديد فترة زمنية لبقاء الأموال في هذه الحسابات، ولا يحق للبنك رفض طلب العميل بالسحب، وهي إما تكون بالفائدة أو بلا فائدة بسيطة.

1-3- الودائع الائتمانية: الودائع الائتمانية تتولد نتيجة لفتح حسابات اعتماد ومن ثم استعمال هذه الاعتمادات من قبل الأفراد والمؤسسات، وتعتمد هذه الودائع على الثقة التي هي بين فاحح الاعتماد والبنك أو قد يكون هناك رهونات لموجودات عينية أو أوراق مالية أو كفالات وليس إيداعات نقدية.

2- الأرباح المحتجزة: هي الأرباح التي يقرر البنك احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لزيادة موارده، وهذا المصدر إضافة إلى أنه يمثل نوعا من الحماية للمودعين، فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا.

3- الأموال المقترضة: تكون إما في شكل اقتراض في سوق رأس المال أو اقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي.

4- مصادر تمويل أخرى:

هناك مصادر أخرى يمكن للبنك الاعتماد عليها لمنح القروض منها:

¹ دريد كامل آل شبيب ، إدارة العمليات المصرفية ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2015م-1436م، ص ص 230 و 231 و 233

4-1- التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في البنوك مثل تأمينات الاعتمادات المستندة.

4-2- أرصدة صكوك مستحقة الدفع: يتميز هذا المصدر، إضافة إلى كونه مصدر أموال غير ثابت، بأنه يشكل

نسبة ضئيلة من مجموع مصادر التمويل

ثالثا: أهداف القروض المصرفية

من أهم أهداف القروض المصرفية نذكر ما يلي:¹

- تسمح بالقيام بعملية التجديد من خلال اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج.
- تسمح للمؤسسة بالحصول على العقارات والتي تتميز بارتفاع تكاليفها وبالتالي فترة أطول لاسترجاع أموالها.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية يخلق مشاريع استثمارية جديدة.
- يهدف الجهاز المصرفي عن طريق القروض إلى تنمية السوق النقدية، وذلك بزيادة العرض من الأوراق التجارية والمالية والسندات وتشجيع الأفراد على التعامل مع هذه الأسواق.

المطلب الثالث: عمليات ومعايير منح القروض المصرفية

أولا: سياسة الإقراض:

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.²

¹ مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاديات والاعمال، العدد سادس، جامعة تسمسليت، سنة 2018، ص429

² جامعة محمد الأمين دباغين سطيف، بحث تشاركي حول سياسة الإقراض، على الرابط التالي: <https://cte.univ-setif2.dz>، 18-03-2023،

وتعرف السياسة الإقراضية على أنها الإطار العام الذي يضم مجموعة من المبادئ تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات المصرفية والمجالات وعناصر التكلفة والحدود الزمنية والشروط وهي مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي.¹

ثانيا: مكونات سياسة الإقراض:

تشمل سياسة الإقراض المكونات التالية:

1- حجم الأموال المتاحة للإقراض: عادة ما تنص سياسات الإقراض على أن تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة، التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال، وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد، وتتوقف النسبة المقررة إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك. كما يجدر بإدارة البنك أن لا تتغاض عن مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها، بالإضافة إلى عوامل أخرى ممكن أن تؤثر على حجم القرض.²

2- تحديد أنواع القروض: يمكن تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها، وترجع أهمية تحديد أنواع القروض الممنوحة إلى الارتباط المزدوج بين نوع القرض وطبيعة كل من نشاط المقترض ونشاط البنك، وهذا الأخير قد يكون مقيدا كليا أو جزئيا بالقوانين السارية في الدولة والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، ومن ناحية أخرى فان طبيعة مصادر الأموال في البنك وخاصة الودائع يمكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن منحها.³

3- تحديد سلطات منح القروض: يتم وضع حد معين للمبالغ التي يكون لكل من المسؤولين عن الإقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الإدارية المختلفة، وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من البنوك.⁴

1-3- البنوك ذات الوحدة الواحدة: في هذا النوع من البنوك فان الذي يباشر عملية الإقراض للعملاء هو الموظف المختص بالقروض، والذي يكون مقيدا لحد معين بقيمة القرض التي لا يمكن تجاوزها، والقروض التي تزيد عن هذا الحد يملك

¹ شليق رايح ، أثر الديون المتعثرة وانعكاسها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017 ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة غرداية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة 2019-2020 ، ص

² لورائي إبراهيم، القروض البنكية واجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 02، ص 203

³ بحث تشاركي حول سياسة الإقراض، موقع الكتروني، مرجع سبق ذكره، 18-03-2023، 11:30

⁴ بحث تشاركي حول سياسة الإقراض، موقع الكتروني، مرجع سبق ذكره، 18-03-2023، 11:35

سلطة الموافقة عليها كبار الموظفين المعنيين بالإقراض، وذلك في حدود مبلغ معين أيضا وما يزيد عن ذلك تتولى لجنة القروض أمر البحث فيه.

3-2- البنوك ذات الفروع: وفي هذا النوع من البنوك تتدرج سلطة منح القروض من رئيس مجلس الإدارة إلى مدير الائتمان إلى مدير الفرع أي وجود قدر من اللامركزية وبالتالي يكون لكل مدير فرع حد معين لمبلغ القرض الذي يمكن إن يوافق عليه، وما يزيد عن هذا الحد يرفع إلى المركز الرئيسي سواء كان المختص بالموافقة مدير عام للائتمان أو لجنة القروض، أو رئيس مجلس الإدارة.

4- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق كما يحدد البنك أيضا هامش الأمان بالنسبة للأصول المقدمة للضمان. فبالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فإن البنك يحدد صفات طالب القرض في إن يكون شاغلا لوظيفة لعدد معين من السنوات، ولديه دخل ثابت، كما يكون منتظما في سداد القروض السابقة، وبالنسبة للبضائع يحدد البنك صفات البضائع المرهونة وأماكن وجودها وهامش الضمان المطلوب.¹

5- مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها: قد تتضمن سياسات الإقراض لدى بعض البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها، بغض النظر عن ماهية هذه المجالات والحكمة الأساسية وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية. فقد تقرر إدارة البنك منع الإقراض في مجالات صناعات متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو في مجال صناعة الأسلحة أو السجائر.²

6- متابعة القروض: كذلك قد تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبة محتملة في سداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على السداد.³

ثالثا: الإجراءات العملية لمنح القرض المصرفي:

تبدأ مراحل القرض المصرفي بحاجة العميل إلى تمويل يتجاوز إمكانياته الذاتية ويفترض أن تنتهي هذه المراحل برد التمويل وفوائده، وأهم هذه المراحل ما يلي: ⁴

¹ بحث تشاركي حول سياسة الإقراض، موقع الكتروني، مرجع سبق ذكره، 18-03-2023، 11:35

² بحث تشاركي حول سياسة الإقراض، موقع الكتروني، مرجع سبق ذكره، 18-03-2023، 11:35

³ لوراني إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 204

⁴ عبد الفتاح محمد حسن، الإجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي، على الرابط التالي: <https://specialties.bayt.com>، 02-05-2023، 20:30

1- تقديم العميل طلب للحصول على تسهيلات ائتمانية، على أن يحدد في الطلب أنواع هذه التسهيلات ومبالغها والغرض منها وكيفية ومدة سدادها، والضمانات التي يمكن تقديمها.

2- المقابلة الشخصية والزيارة الميدانية لمقدم الطلب، وذلك بهدف التعرف على شخصيته وخبرته في مجال النشاط، وطبيعة هذا النشاط وموقع المشروع والآلات والمعدات، وخطوات العملية الإنتاجية، ودرجة التكنولوجيا المستخدمة، ونظم التخزين وطرق البيع وأهم العملاء والموردين.

3- الاستعلام عن العميل من حيث سمعته ومعاملاته ومدى وفائه بالتزاماته مع الموردين والعملاء ومع البنوك التي يتعامل معها، وهل اتخذت ضده إجراءات قانونية من عدمه.

وتعتبر مرحلة الاستعلام من أهم مراحل اتخاذ القرار الإقراضي إذ يفترض عدم استكمال الإجراءات إذا تبين من الاستعلام أن العميل لا يفي بالتزاماته.

4- الفحص الأولي للطلب، وذلك من حيث عدم وجود تحفظات على التعامل مع العميل، وعدم وجود تحفظات على تمويل نوعية النشاط، ومدى توافق الطلب مع السياسة الإقراضية للبنك وكذلك مدى استكمال متطلبات الدراسة الإقراضية.

وعادة ما يتم التحقق في هذه المرحلة من استيفاء مجموعة من المستندات بعضها مالي كالميزانية والحسابات الختامية لثلاث سنوات سابقة، وشهادة بالموقف الضريبي، وبعضها غير مالي كالسجل التجاري وسجل المصدرين وعقد الشركة والبطاقة الضريبية، وسابقة الأعمال.

وفي ضوء هذا الفحص يمكن اتخاذ قرار مبدئي بالاستمرار في استكمال إجراءات المنح أو الاعتذار عنه وهو ما يتعين إيضاح أسبابه للعميل حتى يشعر بجدية البنك في التعامل مع طلبه.

5- الدراسة الإقراضية وتعتمد هذه الدراسة على الجوانب المالية بصفة أساسية، حيث يتم التركيز على تقدير الجدارة الائتمانية للعميل من خلال دراسة القوائم المالية والبيانات والمستندات المكملة لها، وكذا دراسة التدفقات النقدية. بالإضافة إلى تحليل حركة حسابات العميل مع البنك وربحية معاملاته وتحليل سوق الصناعة والمنافسة ودراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط العميل، والمخاطر التي تحيط بالقروض والتسهيلات الممنوحة له ومدى مناسبة هذه المخاطر مع السياسة الإقراضية للبنك. وقد يطلب من العميل في هذه المرحلة معلومات ومستندات إضافية كما قد

يستعان بخبرات من خارج البنك لتقييم المشروع أو الضمانات المقدمة منه. وعادة ما تنتهي الدراسة الإقراضية بتوصية بمنح أو عدم منح القروض.

6- اتخاذ القرار بمنح القروض من عدمها، وفق جدول الصلاحيات الإقراضية، وعادة ما يأخذ القرار الإقراضي أحد

أسلوبين

- أسلوب القرار الإقراضي الفردي المتتابع، وذلك بأن تعرض الدراسة على رئيس قسم القروض ثم نائب مدير الفرع ثم

مدير الفرع.

- أسلوب القرار الإقراضي الجماعي، وذلك من خلال لجنة القروض بالفرع أو المنطقة أو المركز الرئيسي.

المبحث الثاني: القروض المصرفية الفلاحية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى معرفة القروض الفلاحية التي تهدف إلى الزيادة في القدرة الإنتاجية للمزارع، وتوفير

رأس مال اللازم لتنمية إنتاجهم، حيث سنتطرق إلى مفهوم القروض الفلاحية وأنواعها وكذلك شروط نجاح سياسة التمويل

المصرفي للقطاع الفلاحي وأهم الضمانات والمخاطر القروض الفلاحية.

المطلب الأول: ماهية القروض الفلاحية

أولاً: تعريف القروض الفلاحية

للقروض الفلاحية عدت تعاريف بحيث نذكر منها:¹

- يمكن تعريف القرض الفلاحي بأنه ذلك القرض الموجه لتمويل النشاطات الفلاحية أو ذات علاقة بالفلاحة

والتنمية الريفية، وهو يستمد أهميته من أهمية الفلاحين ذاتهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أن

تطور التنمية الفلاحية يتوقف خاصة على مدة القرض الفلاحي.

- وهى قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول

والإنتاج الفلاحي والزراعي.

¹ يجاوي نصيرة، مرجع سبق ذكره ، 41

وعموما الائتمان الفلاحي هو منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتجهيزها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.

ثانيا: أنواع القروض الفلاحية: يمكن تقسيم القروض الفلاحية نسبة لآجالها (الفترة الزمنية) على ثلاثة أنواع رئيسية:¹

1- قروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي تتراوح فتراتها بين (12- 14) شهرا وعادة تشتمل هذه القروض على المبالغ التي تجهز لشراء البذور والأسمدة والمبيدات وكذلك المبالغ التي تصرف على إعداد وتهيئة الأرض للزراعة أو المبالغ التي تدفع لتكلفة جمع الحاصل والحصاد وكذلك التي تساعد في تمويل العمليات التسويقية. إن حاجة أغلب المزارعين إلى هذه القروض ضرورية جدا فبعضهم لا يمتلك أس المال الكافي لمواجهة نفقات الإنتاج، وعند القيام بتوفير هذه القروض لهم يمكنهم ذلك من عمليات الاستثمار الزراعي ولاسيما أن أغلب الزراعات في البلدان النامية قائمة على وحدات إنتاجية صغيرة.

2- قروض متوسطة الأجل: تتراوح هذه القروض حسب فتراتها الزمنية بين (12) شهرا و(10) عشرة أعوام، وغالبا ما تشتمل هذه القروض على شراء الآلات والمكائن والمعدات الزراعية وكذلك شراء الأرض الزراعية وشراء الحيوانات وإنشاء بساتين الفاكهة وإصلاح الأراضي، وتهدف هذه القروض إلى زيادة الإنتاج الزراعي والتوسع بالمشاريع التنموية وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم. وتتجلى أهمية هذه القروض في تشجيع اتجاه الزراعة الكثيفة التي تحقق الكفاءة الإنتاجية الزراعية.

3- قروض طويلة الأجل: وهذا النوع من القروض يزيد فترة سدادها على عشرة أعوام وغالبا ما تشتمل على القروض التي تستخدم في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء المشاريع الكبيرة في المزرعة. وإذا ما أحسن استخدام هذه القروض قد تؤدي إلى طفرة كبيرة في التطور وزيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية. وكذلك تقسم القروض حسب إنتاجيتها أو الغرض الذي تمون من أجله على ثلاثة أنواع وهي:

3-1- قروض استثمارية: وتستعمل هذه القروض في شراء الأراضي الزراعية أو تشييد المباني والمسقفات أو شراء الآلات الزراعية وكل هذه الفقرات تحتسب على رأس المال الثابت في المزرعة.

3-2- قروض إنتاجية: وتشتمل هذه القروض على الأموال التي تستلف لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الزراعية وتهدف إلى زيادة الإنتاج واستمراره.

¹ رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2013، ص ص 157 158 159

3-3- قروض استهلاكية: وهذه القروض غير إنتاجية ولا تضيف إلى الإنتاج اية زيادة تذكر بل تكون سالبة، فهي

تمثل عبئا على المقتصد الزراعي مسبب احتياجها للإنفاق على ما تستهلكه عائلة المزارع في مختلف احتياجاتها الاستهلاكية.

3-4- القروض العقارية: الغرض منها شراء أرض فلاحية أو أراضي إضافية أو شراء مباني والإنفاق على

المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأي تحسينات أخرى.

ثالثا: أهمية القروض الفلاحية:

إن للقروض الفلاحية أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، وهو في الغالب

قرض متوسط أو قصير الأجل وقليل منه يخصص للأجل الطويل، ويؤدي القرض الفلاحي إلى:¹

- زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية.

- في حالة حسن استخدامه يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة

التعبئة الغذائية والتخفيف من أثارها السلبية على نشاط الاقتصادي.

رابعا: أهداف القروض الفلاحية:

وتتمثل اهداف القروض الفلاحية في ما يلي:²

- إن القروض الفلاحية تمثل عمل طارئ مؤقت هدفه النهوض بالقطاع الفلاحية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال

منح القروض الزراعية على اختلاف أنواعها عن طريق المصارف (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)،

- القروض الفلاحية هدفها الرئيسي دعم الزراعة بصوره عامه وتوافر الظروف والسلف لتمكين المزارعين والفلاحين من

تغطية تكاليف المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتشمل الأغراض الزراعية كافة من خلال تخصيص مبالغ وإيداعها في

صناديق متخصصة بالأغراض الزراعية الممنوحة لأجلها القروض،

- وتهدف القروض الزراعية إلى دعم مشاريع وزارة الموارد المائية ومشاريع وزارة الزراعة وذلك بتوافر السيولة النقدية

للفلاحين بصورة قروض ميسرة بدون فوائد.. فضلا عن النهوض بالقطاع الزراعي الذي يعد الرافد الاقتصادي الثاني بعد

النفط .

¹ بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، البويرة، سنة 2018-2019، ص46

² محمد عبد الواحد جياس، تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن العدد 22، جامعة بغداد، سنة 2013، ص133

المطلب الثاني: شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجعة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:¹

أولاً: لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.

ثانياً: إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبياً).

ثالثاً: منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذاك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض.

رابعاً: على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى تستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب.

خامساً: يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.

سادساً: كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

سابعاً: يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

¹ بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظّمته كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، في 21 و22 نوفمبر 2006، ص 04

ثامنا: يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك علي منح القروض فقط وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

تاسعا: يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.

المطلب الثالث: ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية

أولا: الضمانات: تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة: كالعقارات، الأراضي، البناءات والسكنات الريفية. الخ وبالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكتملة وأهمها: التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد).¹

ثانيا: المخاطر: من أبرز مخاطر الائتمان الفلاحي نذكر ما يلي:²

1- طول الدورة الإنتاجية في الفلاحة: فطول هذه الدورة ليست في صالح المؤسسة فهي تستلزم بقاء القرض عنده لفترة طويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسع إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود بأكثر فائدة

2- تعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر: حيث أن الفلاح لا يمكنه التحكم فيها كالجفاف، سقوط الأمطار والآفات والحشرات، كل هذه المخاطر تؤثر سلبا على المحصول مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات المزارع وبالتالي عجزه عن التسديد ما عليه من أموال والتزامات لمدة ليست بالقصيرة

3- عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج: حيث ارتباط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج وكذا السيطرة على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الحالي، وقد يتدفق العرض فيخفض السعر ولا حيلة للمزارع في الاحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف وكيف يستطيع المزارع سداد التزاماته إذا انخفضت الأسعار انخفاضاً كبيراً.

¹ جامعة الكتب الإسلامية، على الرابط التالي: <https://ketabonline.com>، 2023، 18:20-04-02

² بن سميحة عزيزة ، بن سميحة دلال، مرجع سبق ذكره ، ص 04 05

4- إن التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين الائتمان: ونجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تفي بما عليها من قروض في الوقت المحدد خوفاً من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار لإفلاسها أو توقفها عن العمل، لهذا نجد هذه المؤسسات حريصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المحدد، في حين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كغيره من التمويلات وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات.

5- صعوبة فرض رقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي: فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل وكيفية استخدام القرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية وفي نفس الوقت لا يمكن إلزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض، لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض في أغراض استهلاكية.

خلاصة الفصل

نظرا لأهمية القروض ومدى مساعدتها في حل المشاكل الاجتماعية إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر لا بد على البنك من العمل للحد منها وبناء على ذلك يقوم البنك بجمع المعلومات الخاصة بزمائنه حتى يسهل عليه اختيار الزبائن الذين يمنح لهم القروض ولقد تعرفنا في هذا الفصل على القروض المصرفية والمخاطر الناجمة عنها ورأينا أن البنوك تسعى دائما وبقدر الإمكان من أجل الحد من هذه المخاطر لأن إغفال ذلك يعني مجازفة كبيرة للبنك بنشاطه الرئيسي ألا وهو منح القروض.

الفصل الثاني

واقع التنمية الزراعية في الجزائر

تمهيد الفصل

تعد التنمية الزراعية إحدى أهم أهداف التنمية الاقتصادية والتي تسعى إلى النهوض بالقطاع الزراعي وتشجيعه وتطويره من خلال توفير المحاصيل الزراعية وتوفير الغذاء، وتعتمد التنمية الزراعية بمجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية والمالية، والجزائر على غرار دول العالم تسعى إلى تطوير هذه التنمية بتحسين الإنتاج المحلي وتوفير الغذاء وتقليل من استيراد المواد الغذائية، وقامت الجزائر ببرامج وإصلاحات للقطاع الزراعي في مرحلة النظام الاشتراكي ومرحلة الانفتاح الاقتصادي (انفتاح السوق)، وللحديث عن واقع التنمية الزراعية في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مقومات التنمية الزراعية في الجزائر

المبحث الثاني: توجيهات وبرامج التنمية في الجزائر

المبحث الأول: مقومات التنمية الزراعية في الجزائر

للحديث عن التنمية الزراعية كأحد الركائز الأساسية ونقطة الانطلاق الأولى نحو تحقيق زيادة متصاعدة في معدلات الاقتصاد القومي لابد من الحديث عن مفهوم التنمية الزراعية وأهم مقوماتها التي تساهم وبشكل فعال في تحقيقها والمتمثلة في الموارد الطبيعية، والعنصر البشري، المستلزمات التقنية والصناعية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية التنمية الزراعية وأهم مقوماتها في الجزائر

المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية

أولاً: مفهوم التنمية: وتعني تحسين الظروف والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والتي تؤدي إلى تحسين الإدارات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية والبشرية الخاصة بالبلاد حيث يؤدي ذلك إلى زيادة وتحسين الثروة وتحسين الحياة الخاصة بالأشخاص.¹

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية، أنها تقدم المجتمع عن طريق أساليب إنتاجية جديدة أفضل، بهدف رفع مستويات الإنتاج من خلال إنباء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل بالإضافة إلى زيادة رأس المال التراكمي في المجتمع على مر الزمان.²

ثالثاً: مفهوم التنمية الزراعية: يقصد بالتنمية الزراعية على أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية وعرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن. كما يقصد بالتنمية الزراعية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معاً.³

رابعاً: شروط ومتطلبات نجاح التنمية الزراعية بالجزائر: لنجاح التنمية الزراعية بالجزائر يجب توفر بعض الشروط والمتطلبات بحيث نذكر منها:⁴

¹ سماح عثمان، مفهوم التنمية وأنواعها ومؤشراتها، على الرابط التالي: <https://www.almsal.com>، 29-04-2023، 18:36

² محمد بويهي، إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، جامعة الجزائر 03، سنة 2012، ص 194

³ سوفطة مليكة، سمير عز الدين، واقع سياسات التنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2000-2019، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمي لخضر-الوادي، مارس 2022، ص 193

⁴ إسماعيل عرباجي، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 07، ديسمبر 2012، صفحة من 10 إلى 13

1- العقار الفلاحي: إن تسوية العقار الفلاحي، يعد من أكبر العوائق التي تعترض أية عملية تنموية تقدم عليها الدولة ولقد حاولت الدولة عن طريق وزارة الفلاحة منذ أن تمت الموافقة على مشروع الدعم الفلاحي أن تضع بعض الشروط للتحكم في عملية استفادة الفلاحين من برنامج الدعم الفلاحي حيث اشترطت ضرورة تقديم عقد الملكية للأرض المستغلة والمعنية بالبرنامج وقد كان الأمر سهلا في بعض الولايات دون باقي ولايات الوطن حيث يغلب الطابع العرني للملكية العقارية. وفي هذا المجال، لابد من عملية تعيين العقار وتسوية العقود وخلق عقود جديدة خاصة بالفلاحين المالكين للأرض والمحرومين من تلك العقود، ولبرنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز أو عن طريق أي شكل من أشكال الاستفادة وإتمام هذه يسمح دون شك بمجرد الفلاحين المالكين للأرض وملاك العملية الأرض الحقيقيين، وبالتالي يمكن لوزارة الفلاحة معرفة وتحديد العقار الفلاحي ولاسيما تصنيفه وفقا لصلاحيته وملاءمته لمنتوج معين بحيث ترسم خريطة إنتاجية لكل إقليم ولكل ولاية، هذا زيادة عن إحصاء الفلاحين الحقيقيين وهو الأمر الذي تبنى أيضا سياسة الدعم بمعنى آخر أن ولاية ما تصنف باعتبارها مواتية مناخيا وبيئيا لتربية المواشي مثلا وفق دراسة معدة سلفا وبالتالي لا يمكن أن يخصص لها برنامج لغرس الأشجار المثمرة بل يتم دعم نشاط تربية المواشي حتى يتلقى النجاح المطلوب.

2- وضع سياسة البحث والإرشاد: إن الفلاحة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هو تقليدي، وبالتالي لابد من وضع سياسة لتطوير البحث العلمي وتوظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين وتوعية الفلاح. وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضرورة اتخاذ بعض التدابير التي يمكن حصرها فيما يلي:

- إعداد وتطبيق سياسة البحث والإرشاد بهدف تدريب وإقناعهم بتبني النتائج والتقنيات الزراعية الفلاحين الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين نوعية الإنتاج،

- تشخيص المشاكل التي يعاني منها ويواجهها الفلاح ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد أفضل الأساليب الملائمة للتعامل معها،

- ضرورة دعم البحث الزراعي ووضع إستراتيجية لتحسينه كما وتوظيفه عن طريق إنشاء معاهد ومخابر متخصصة في البحث الزراعي،

- تشجيع الاستثمار في البحوث الزراعية ودراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وتوظيف نتائجها،

- التنسيق بين هيئات البحث العلمي وهيئات الإرشاد الزراعي.

3- إنشاء هياكل فعالة لتسويق المنتج الفلاحي ودعم الصادرات: إن التسويق المحلي أو الخارجي للمنتجات

الزراعية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين إنتاجهم وذلك يتطلب وضع سياسة تتمثل في:

- تحسين البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين للمنتجات الزراعية،
- العناية بمواصفات ومعايير الجودة للدخول إلى الأسواق الخارجية والدولية،
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وتخفيض تكلفة الانتاج،
- دعم التسويق للمنتجات الزراعية إلى الخارج كما هو معمول به على مستوى البلدان الأوروبية وأمريكا،
- ترويج المنتجات الزراعية الوطنية بالخارج عن طريق سياسة للدخول إلى الأسواق الخارجية.

4- تشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي: الملاحظ على غرار القطاعات الأخرى أن حصة القطاع

الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا زيادة على عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال.

إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، زيادة إلى هذا لا بد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح وتوزيع القروض للفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك.

5- تطوير صناعة تحويل للمنتجات الزراعية: في هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع إستراتيجية موازنة مع

نوعية المنتجات لضمان تحويل المنتجات الزراعية وبالتالي لا بد من تشجيع الاستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتجات الصناعية وتحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم. للجزائر في هذا المجال تجربة معتبرة، لا بد من دعمها ومواصلة الاستثمار للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتجات وأماكن إنتاجها. وفي هذا الإطار لا بد من مراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك بـ:

- توحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية،

- عصنة وحدات التحويل

خامسا: مشاكل وحلول الزراعة في الجزائر:

1- مشاكل الزراعية في الجزائر: من المشاكل في دولة الجزائر في الوقت الحالي في قطاع الزراعة، حيث يعاني النظام

الزراعي الكثير من المشاكل والذي أدت إلى تراجع الدور الكبير للمجال الزراعي في البلاد، والذي يسبب للدولة

الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر

المشاكل وعدم الاكتفاء الذاتي للدول الى اللجوء للدول الأخرى من اجل توفير المحاصيل الزراعية، ومن هذه المشاكل¹:

- تذبذب سقوط الأمطار على المناطق الزراعية في البلاد،
- مشكلة التصحر،
- قلة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي،
- ضعف الإمكانيات المادية لدى المزارعين في الدولة،
- ضعف العتاد الزراعي لدى الطبقة العاملة في الزراعة في الدولة.

2- حلول المشاكل الزراعية في الجزائر: تعمل الحكومة الجزائرية في الدولة القيام ببعض الإجراءات التي تعمل على إصلاح القطاع الزراعي والنهوض بها من جديد، ومن الحلول الذي وضعتها الحكومة لإصلاح القطاع الزراعي ومن هذه الحلول²:

- تخصيص أراضي زراعية من قبل الدولة الى الفلاحين تكون صالحة إلى الزراعة،
- توفير العتاد المناسب للزراعة،
- إعفاء الفلاحين والمزارعين من الضرائب التي تفرض عليهم،
- العمل على توفير مياه الري التي تكون بديلة عن مياه الأمطار،
- توفير الأسمدة الخاصة بالمحاصيل.

المطلب الثاني: الموارد الزراعية في الجزائر

تحتل الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقرىها من السوق الأوروبية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير يجعلها تعتمد على القطاع الزراعي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الموارد فيما يلي:

أولاً: الموارد الطبيعية: بمساحة 2.381.741 كم² تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث المساحة، تتميز بقسمين تضاريسيين كبيرين هما: ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول، الهضاب ومرتفعات الأطلس التلي)، وما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء). إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر، أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض

¹ بحث عن مشاكل قطاع الزراعة في الجزائر، على الرابط التالي، <https://aqrawataelam.net>، 31-05-2023، 12:37.

² بحث عن مشاكل قطاع الزراعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، 31-05-2023، 12:37.

الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر

المتوسط في الشمال، والمناخ شبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب. وعلى أساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها، وتشتمل على نوعين من الموارد:¹

1- الأراضي الزراعية: تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية التوسع الأفقي، أو زيادة المساحة المحصولية (تكثيف المحصول)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسى)، وتتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر للفترة 2018-2020 في الجدول التالي:

جدول رقم 01: يمثل إحصائيات الأراضي الزراعية بالجزائر للفترة 2011-2020

(المساحة 1000 هكتار)

الأراضي السنوات	إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	مساحة الأراضي الصالحة لزراعة الغير مستغلة	مساحة الأراضي الصالحة لزراعة المستغلة	مساحة المراعي	مساحة الغابات
2011	11692.00	3246.51	8445.49	32942.08	4255.84
2012	12185.03	3152.33	9032.70	32943.69	4268.11
2013	11505.32	3043.45	8461.87	32969.44	4273.67
2014	11530.58	3065.54	8465.04	32965.97	4232.65
2015	10426.92	1938.89	8488.03	32968.51	4220.31
2016	43395.21	34946.74	8448.48	32910.65	4090.99
2017	43769.88	35235.29	8534.60	32798.67	1971.20
2018	41358.85	35836.43	5522.42	32788.83	1930.00
2019	43968.80	38244.02	5724.78	32755.97	4090.99
2020	41358.85	34118.36	7240.49	32841.83	1949.00

- المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات، موقع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية

الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (33 الى 41)، الخرطوم، (2011-2021). ص 05

¹ أ. زلاطو نعيمة، أ. حداشي حكيم، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول الى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 02، العدد 03، تيسمسيلت-الجزائر، 2019، ص 40

نلاحظ من الجدول إحصائيات للأراضي الزراعية بالجزائر للفترة 2011-2020 حيث هناك تفاوت بسيط في المساحات الصالحة للزراعة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة الغير مستغلة والمستغلة بين فترة 2011 إلى 2015 حيث قدرة ب 11692.00 ألف هكتار لسنة 2011 في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وفي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الغير مستغلة قدرة ب 3246.51 ألف هكتار لنفس السنة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة قدرة ب 8445.49 ألف هكتار كذلك لنفس السنة (2011) وتراجعت سنة 2015 بمساحة 10426.92 ألف هكتار مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والذي نتج عنه تراجع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الغير مستغلة حيث قدرة ب 1938.89 ألف هكتار مع زيادة بسيطة لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة مقارنة بالسنوات الماضية وقدرة ب 8488.03 ألف هكتار وفي فترة 2016-2020 زادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما بين 43395.21 ألف هكتار مع زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الغير مستغلة والمقدرة ب 34946.74 ألف هكتار وتراجع في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة وقدرة ب 8448.48 ألف هكتار في سنة 2016 وفي سنة 2020 قدرة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ب 41358.85 ألف هكتار وفي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الغير مستغلة قدرة ب 34118.36 ألف هكتار ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة قدرة ب 7240.49 ألف هكتار لنفس السنة، وفي مساحة المراعي هناك استغلال تقريبا متساوي بين الفترة 2011-2020 حيث قدرت مساحة المراعي سنة 2011 ب 32942.08 ألف هكتار لتراجع بمساحة جد معتبرة سنة 2019 ب 32755.97 ألف هكتار وبعدها زادت المساحة سنة 2020 ب 32841.83 ألف هكتار، وفي مساحة الغابات أيضا كانت المساحات جد متقاربة للفترة 2011-2016 حيث قدرة ب 4255.84 ألف هكتار سنة 2011 و 4090.99 ألف هكتار سنة 2016 وبعدها تراجعت المساحة لسنتين الموالية لتصبح 1971.20 ألف هكتار و 1930.00 ألف هكتار وفي 2019 زادت مساحة الغابات حيث أصبحت 4090.99 ألف هكتار نتيجة إعادة تشجير المساحات المستغلة في الغابات وبعدها تراجعت مساحة الغابات سنة 2020 حيث قدرة ب 1949.00 ألف هكتار نتيجة الحرائق التي هبت بالبلاد في تلك السنة.

2- الموارد المائية للزراعة: يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى الموارد الآتية:

الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر

- الموارد المطرية: حيث قدرت كمية الأمطار التي تساقطت على الجزائر لفترة 2011-2019 في الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح كمية الأمطار الهاطلة للفترة 2011-2019 (بالمليمتر)

السنة	المتوسط السنوي الأمطار المتساقطة عبر الوطن
2011	10.376
2012	11.253
2013	14.578
2014	14.117
2015	12.650
2016	13.395
2017	13.764
2018	15.773
2019	15.773

- المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات، موقع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مرجع سابق، ص 19

يمثل الجدول أعلاه متوسط الأمطار المتساقطة بالجزائر للفترة 2011-2019 حيث قدرة كمية الأمطار المتساقطة سنة 2011 بـ 10.376 مليمتر، وفي سنة 2012 زادت كمية متوسط الأمطار بـ 11.253 مليمتر ولترتفع في السنتين 2013 و 2014 إلى 14.578 و 14.117 مليمتر، وبسبب تقلبات المناخية في البلاد تراجعت مرة أخرى كمية الأمطار المتساقطة سنة 2015 حيث قدرة بـ 12.650 مليمتر وبعدها تتساوى في سنتين 2016 و 2017 ولترتفع سنتين 2018 و 2019 لتصبح 15.773 مليمتر.

- الموارد المائية الجوفية: تتوزع الكمية القابلة للاستغلال من هذا المصدر حسب تقديرات المصالح التقنية للوكالة

الوطنية للموارد المائية ومديرية تهيئة المنشآت الكبرى لسنة 2019 كما يلي: ¹

بالنسبة لشمال البلاد 02 مليار متر مكعب/السنة، المياه الجوفية في شمال البلاد مستغلة حاليا بنسبة تفوق 90%

أي ما يقدر بـ 1.8 مليار متر مكعب، هذا ما تشير إليه التقديرات الحالية الدالة على وجود 12.000 بئر عميقة و 900

¹ يوسف باهي ، زهير عبيدة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي خلال فترة 2005-2019، مجلة المنهل الاقتصادي،

المجلد 04، العدد الأول، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي-الجزائر، جوان 2021، ص 262

الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر

ينبوع و100.000 بئر، كلها تقوم بجلب المياه من الطبقات المائية من أجل تلبية المستلزمات الزراعية والتزويد بماء الشرب والصناعي. يتمركز الحجم المهم من هذه الموارد

بنسبة (75%) في الطبقات الجوفية الكبرى كالمتيجة والحضنة والصومام وسهل عنابة والهضاب العليا وسهل غريس وسهل سيدي بلعباس.

بالنسبة لجنوب البلاد 05 مليار متر مكعب /السنة، تقدر كمية المياه المستغلة فعلا بالمنطقة للاستعمالات المختلفة بـ1.7 مليار متر مكعب أي استغلال 34% في المتوسط، فهي غير مستغلة كما ينبغي، والمياه المتواجدة في المنطقة الجنوبية الصحراء، عميقة جدا عن سطح الأرض ويتراوح عمقها ما بين 2500 إلى 3000 متر إضافة إلى نسبة الملوحة المتزايدة التي قد تصل إلى 04 غ/لتر، ودرجة الحرارة المرتفعة في أغلب الأحيان، هذا ما يجعلها تعرف استغلالا ضعيفا على عكس ما هي عليه الحال في الشمال، التي تعرف استغلالا شبه كلي، إضافة إلى كون الموارد الجوفية في الشمال تتميز بقابليتها للتجدد.

ثانيا- العنصر البشري: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية، وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتوفرة وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في إنتاجها الزراعي على العنصر البشري نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازلت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكنته بعض العمليات مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيل بالجزائر.¹

حيث سنوضح في الجدول الآتي القوى العاملة الكلية في الجزائر والقوى العاملة الزراعية:

¹ بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي الرابع، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة- بومرداس، حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض بحر الأبيض المتوسط يومي 24-25 ماي 2017، ص

جدول رقم 03: يوضح القوى العاملة الكلية في الجزائر والقوى العاملة الزراعية للفترة 2011-2020:

(ألف نسمة)

القوى البشرية	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
السنة		
2011	10662.00	2442
2012	11423.00	2476
2013	11964.00	2528
2014	11454.00	2550
2015	11931.00	2959
2016	10845.00	2545
2017	10858.00	2608
2018	12400.00	2648
2019	12700.00	2693
2020	12102.76	2650

- المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات، موقع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مرجع سابق، ص 03

يمثل الجدول إحصائيات القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية بالجزائر للفترة 2011-2020 حيث قدرة القوى العاملة الكلية سنة 2011 بـ 1066.00 ألف نسمة وكانت القوى العاملة الزراعية مقدرة بـ 2442 ألف نسمة، وفي فترة 2012 إلى 2015 حيث كانت القوى العاملة الكلية متقاربة حيث قدرة سنة 2012 بـ 11423.00 ألف نسمة ووصلت لسنة 2015 بـ 11931.00 ألف نسمة والقوى العاملة الزراعية كانت متقاربة أيضا لنفس الفترة المذكورة مؤخرا فقط ارتفعت سنة 2015 بـ 4959 ألف نسمة، وفي السنتين الموالية تراجعت القوى العاملة الكلية لـ 10845 ألف نسمة سنة 2016 و10858 ألف نسمة سنة 2017 بقوى عاملة للزراعة متقاربة حيث قدرة 2545 و2608 ألف نسمة على التوالي، وفي سنتين 2018 و2019 ارتفعت القوى العاملة الكلية بـ 12400.00 ألف نسمة سنة 2018 و12700.00 ألف نسمة سنة 2019 وبقوى عاملة زراعية أيضا جد متقاربة المقدرة 2648 ألف نسمة لسنة الأولى و2693 ألف نسمة لسنة الثانية وفي سنة 2020 أصبحت القوى العاملة 12102.76 ألف نسمة وبقوى عاملة زراعية 2650 ألف نسمة.

ثالثا: المستلزمات التقنية والصناعية للإنتاج الزراعي في الجزائر

تنوعت مستلزمات الإنتاج الزراعي في الجزائر بعدة أشكال بحيث نذكر منها:

1- الجرارات الزراعية والحاصدات: تعد الجرارات والحاصدات الزراعية من مستلزمات الإنتاج الزراعي بحيث بلغ

عددتها للفترة 2011-2019 في الجزائر كما موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 04: يمثل عدد الجرارات والحاصدات الزراعية للفترة 2011-2020 بالجزائر

(العدد بالوحدة)

الفترة	عدد الجرارات	عدد الحاصدات
2011	100.847	9.443
2012	102.055	9.521
2013	103.635	9.619
2014	105.789	9.713
2015	108.551	9.785
2016	110.261	9.833
2017	110.968	10.140
2018	111.505	10.584
2019	112.095	10.974
2020	112.610	11.254

- المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات، موقع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مرجع سابق، ص 170

يمثل الجدول أعلاه عدد الجرارات والحاصدات الزراعية للفترة 2011-2020 بالجزائر حيث بلغت عدد الجرارات للفترة مابين 2011 و 2015 بـ 100.847 لسنة 2011 وزادة الجرارات بأعداد معتبرة حتى وصلت لسنة 2015 الى 108.551 جرار وبلغ عدد الحاصدات لنفس الفترة حيث كان عدد الحاصدات لسنة 2011 9.443 حاصدة وارتفعت عددها حيث أصبحت في سنة 2015 بـ 9.785 حاصدة وفي فترة 2016 و 2020 كانت عدد الجرارات تقدر بـ 110.261 جرار سنة 2016 لتصل سنة 2020 إلى 112.610 جرار، وكانت عدد الحاصدات لنفس الفترة تبلغ في سنة 2016 بـ 9.833 حاصدة لتصل سنة 2020 إلى 11.254 حاصدة.

الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر

2- الأسمدة بأنواعها: هناك أنواع من الأسمدة المستهلكة في الجزائر بحيث نذكر منها أسمدة آزوتية وأسمدة الفوسفاتية

والأسمدة البوتاسية بحيث قدرة استهلاكها في الجدول التالي:

جدول رقم 05: يمثل عدد استهلاك الأسمدة الزراعية بالجزائر للفترة 2011-2020

(ألف طن)

أنواع الأسمدة	أسمدة آزوتية	أسمدة الفوسفاتية	أسمدة البوتاسية
السنة			
2011	899.99	25.00	2.30
2012	899.99	25.00	2.30
2013	899.99	25.00	2.30
2014	900.00	25.00	2.27
2015	139.19	28.50	2.20
2016	241.21	57.56	1.96
2017	213.37	23.08	1.91
2018	191.86	19.97	0.47
2019	763.27	15.42	0.94

- المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات، موقع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مرجع سابق، ص 178

يمثل الجدول ثلاث أنواع من الأسمدة الزراعية الأكثر استهلاكاً في الجزائر للفترة 2011-2019 حيث تعتبر الأسمدة عامل أساسي في الزراعة فحسن استهلاكها يكون لها مردود جيد بإنتاج جيد وتعتبر الأسمدة الآزوتية هي الأكثر استهلاكاً مقارنة بالأسمدة الأخرى نظراً لأهميتها في مجال الزراعة حيث بلغ عدد الأسمدة الآزوتية للفترة 2011 إلى 2014 باستهلاك متساوي بـ 900 ألف طن وبعدها تراجع استهلاكها في فترة 2015 إلى 2018 حيث بلغ سنة 2015 بـ 139.19 ألف طن ليصل سنة 2018 إلى 191.86 ألف طن وبعدها زادت استهلاك الأسمدة الآزوتية سنة 2019 حيث وصل إلى 763.27 ألف طن، وبالنسبة للأسمدة الفوسفاتية كان استهلاكها معتبر حيث قدرة في فترة 2011 إلى 2014 بـ 25.00 ألف طن وبعدها زادت استهلاك الأسمدة للستين 2015 حيث قدرة استهلاكها بـ 28.50 ألف طن و2016 قدرة بـ 57.56 ألف طن، وبعدها تراجع استهلاك الأسمدة الفوسفاتية في الفترة 2017 إلى 2019 حيث بلغ سنة

2017 23.08 ألف طن ليصل في السنة الأخيرة إلى 15.42 ألف طن، وأما الأسمدة البوتاسية كان استهلاكها جد معتبر وكان بشكل تنازلي من سنة 2011 الذي قدرة بـ 2.30 ألف طن ليتراجع استهلاكها لسنة 2019 إلى 0.94 ألف طن. وهذه المستلزمات الزراعية المتوفرة في الجزائر غير كافية لمواجهة صعاب الزراعة في الجزائر، فيجب استيراد عدد أكبر من مستلزمات الزراعة حديثة المتطورة بالتكنولوجيا.

المطلب الثالث: الإنتاج الزراعي

أولاً: الإنتاج النباتي

يعتبر الإنتاج النباتي نوع من أنواع عمليات الإنتاج المرتبطة مباشرة بقطاع الزراعة، والتي تعتمد على توفير كميات كافية من المنتجات الزراعية، والتي تشمل الخضراوات، والفواكه بأنواعها، وأيضا يعرف الإنتاج الزراعي بأنه مجموعة من الطرق المستخدمة في توفير منافع من المزروعات الموسمية، من خلال الحرص على تنميتها، وزيادة كميتها لتغطية الحاجات العامة للمجتمع، ثم تصدير الفائض من الإنتاج الزراعي مما يساهم في دعم القطاع الاقتصادي للدول¹. والجدول التالي يوضح إحصائيات الإنتاج النباتي بالجزائر:

¹ محمد خضر، مقومات الإنتاج الزراعي، على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com>، 18-04-2023، 11:35

جدول رقم 06: يمثل إحصائيات إجمالي الإنتاج النباتي بالجزائر للفترة 2018-2020

(المساحة ألف هكتار) (الإنتاج ألف طن)

الإنتاج النباتي السنة	إجمالي الحبوب	إجمالي الخضر	إجمالي الفواكه		
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة
2011	2584.54	3727.99	449.25	9569.24	375.45
2012	3063.03	5137.15	468.26	10402.3	369.63
2013	2966.25	4912.23	505.57	11866.4	372.58
2014	2509.02	3435.23	499.07	12297.7	370.39
2015	2754.34	3829.37	529.46	12785.4	459.09
2016	3379.57	3445.16	403.25	8880.20	619.09
2017	3513.44	3478.07	369.51	8882.46	623.35
2018	3111.43	6065.94	428.44	9464.27	490.56
2019	3187.40	5633.45	362.89	8775.91	461.86

- المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، موقع إلكتروني

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 41

يمثل الجدول إحصائيات لبعض الإنتاج النباتي بالجزائر للفترة 2011-2019، حيث إجمالي الحبوب بأنواعها بلغ عدد المساحات المستغلة في الفترة المذكورة بـ 2584.54 ألف هكتار بإنتاج قدره 3727.99 ألف طن سنة 2011 لتصل في السنة 2019 إلى 3187.40 ألف هكتار وإنتاج قدره 5633.45 ألف طن، وفي إجمالي الخضر المختلفة بلغ عدد المساحات المستغلة في الفترة حيث بلغت المساحة سنة 2011 بـ 449.25 ألف هكتار بإنتاج قدره 9569.24 ألف طن وبعدها تراجعت مساحة المستغلة في الخضر حيث أصبحت في سنة 2019 تقدر بـ 362.89 ألف هكتار وإنتاج قدره 8775.91 ألف طن، أما بالنسبة لإجمالي الفواكه كانت المساحات المستغلة تقدر بـ 375.45 ألف هكتار سنة 2011 وإنتاج 3708.31 ألف طن لتصل في سنة 2019 إلى مساحة قدرها 461.86 ألف هكتار وإنتاج قدره 5006.10 ألف طن.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

يعتبر الإنتاج الحيواني أو الثروة الحيوانية في بلد ما يتمثل في جميع الحيوانات والطيور التي يتم تربيتها في المزارع ويتم تصنيف الطيور الداجنة والأبقار والحمير وغيرها من الأشياء المتعارف عليها لدى الناس على أنها من الثروة الحيوانية، وبالطبع للإنتاج الحيواني الكثير من الأهمية في الحياة، حيث تعتمد في البلاد على اللحوم والبيض والحليب كغذاء رئيسي لشعبها ومن الممكن تصدير الفائض منها خارج البلاد عملا على دعم الاقتصاد الداخلي للبلاد.¹ ويمكن توضيح احصائيات الثروة الحيوانية بالجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم 07: يمثل إجمالي احصائيات الثروة الحيوانية بالجزائر للفترة 2011-2020

(ألف رأس) (ألف طن)						
أنواع الحيوانات	الأبقار	الغنم	الماعز	الجمال	الدجاج	الأسماك
السنة						
2011	179.000	23.989	441.100	318	104	142
2012	184.300	25.194	459.500	340	110	105
2013	190.900	26.572	491.000	344	122	101
2014	204.900	27.807	512.900	354	119	147
2015	214.900	28.111	501.300	362	137	152
2016	208.100	28.136	493.500	379	133	102
2017	189.500	28.393	500.700	381	131	108
2018	181.600	28.723	490.800	417	137	120
2019	178.000	29.428	498.600	416	138	105
2020	174.000	30.905	490.800	435	145	106

- المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات، موقع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مرجع سابق، ص 125

يمثل الجدول أعلاه إحصائيات الثروة الحيوانية بالجزائر للفترة 2011-2020 حيث هناك العديد من أنواع الحيوانات

بالجزائر مثل الأبقار والغنم والجمال وغيرها حيث تعتبر ثروة حيوانية جد ممتاز، حيث كانت الأبقار في الفترة 2011-

¹ حيدر السعيد، بحث عن الإنتاج الحيواني، على الرابط التالي: <https://www.almrsal.com>, 18-04-2023، 18:30

2013 تقدر بـ 179.000 رأس و 190.900 رأس في سنة 2013، وفي فترة 2014-2016 ارتفع عدد الرؤوس حيث قدرة بـ 204.900 رأس سنة 2014 و 208.100 رأس سنة 2016، وفي الفترة 2017-2020 تراجعت عدد الرؤوس بحيث 189.500 رأس سنة 2017 و 174.000 رأس سنة 2020، أما في الغنم كانت عدد الرؤوس للفترة 2011-2019 تقدر بـ 23.989 رأس سنة 2011 و 29.428 رأس سنة 2019 ولتتبع سنة 2020 بحيث قدرة بـ 30.905 رأس، وبالنسبة للماعز كانت عدد الرؤوس متقاربة حيث قدرة بـ 441.100 رأس سنة 2011 و 490.800 رأس سنة 2020، وبالنسبة للجمال والدجاج والأسماك حيث كانت في الفترة 2011-2015 تقدر بـ 318 ألف رأس جمال و 104 ألف طن دجاج و 142 ألف طن أسماك سنة 2011 وفي سنة 2015 كانت 362 ألف رأس جمال و 137 ألف طن دجاج و 152 ألف طن أسماك، وفي الفترة 2016-2020 كانت تقدر بـ 379 ألف رأس جمال و 133 ألف طن دجاج و 102 ألف طن أسماك سنة 2016 وفي سنة 2020 كانت تقدر بـ 435 ألف رأس جمال و 145 ألف طن دجاج و 106 ألف طن أسماك.

المبحث الثاني: توجيهات وبرامج التنمية في الجزائر

يشهد القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة إصلاحات وسياسات والتي من شأنها تحسين هذا القطاع وتحقيق الأمن الغذائي حيث قسمت هاته الإصلاحات إلى مرحلتين وهما مرحلة النظام الاشتراكي ومرحلة انفتاح السوق وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم سياسات الإصلاح الزراعي في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة النظام الاشتراكي

أولاً - سياسة التسيير الذاتي

وكانت هذه المرحلة غداة الاستقلال وكان هدف هذه السياسة تفادي الفوضى التي كانت قد تنجم عن التصارع على ملكية الأراضي التي تركها المستعمرون نتيجة الشعور القانوني المفاجئ، ومن أهم المراسيم التي أصدرت في هذه المرحلة:¹

- مرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22-01-1962 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوربيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تم فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون،

¹ جمال جعفري، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية،

العدد: 02، جامعة بشار الجزائر، 2018، ص 100

- مرسوم 22-03-1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90 الذي يقضي بتأميم جزئي

للأراضي بعض كبار الملاك،

- مرسوم أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي

من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأموال الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي،

إن الأهداف المرجوة من خلال تطبيق سياسة التسيير الذاتي لم تصل إلى المبتغى المنشود، وبالتالي هذه السياسة لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب والعرض، ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي، بل أدى هذا التوزيع للأراضي إلى عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين والتقنيين، ولهذا اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتم إلا بإيجاد سياسة زراعية شاملة تقوم بتغيير جذري لهيكل القطاع الزراعي.

لم يحقق التسيير الذاتي الأهداف المرجوة منه، وذلك راجع إلى النقائص التي عرقلته والمتمثلة في نقص الآلات الزراعية وتعقيد إجراءات التسويق وكذا نقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير، إلى جانب عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال، كل هذه الظروف وأخرى ساهمت في إجهاض هذه التجربة، وهذا ما أثر سلبا على كل المستويات حيث أن النصوص التنظيمية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا أصبحت بعيدة عن التطبيق الفعلي، وهذا ما أدى إلى ضعف مساهمة المنتجين في النشاط الإنتاجي وتسيير الاستغلال، مما أدى إلى إعادة تنظيم القطاع، في ظل تجربة الثورة الزراعية لإعادة هيكلته.

ثانيا- سياسة الثورة الزراعية:

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آلا إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: (الأرض لمن يخدمها، ولا

يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها)، ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاثة طرق لاستغلال الأرض وتمثل في ما يلي:¹

- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم

- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض
- الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.

وعلى العموم فإن أهم ما ميز مرحلة الثورة الزراعية أمران أساسيان:

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- تجميع الأراضي المؤتممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجح، مما لو كانت مجزأة أو متفرقة.

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطامحة إليها هذه السياسة، التي على رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه.

ثالثا- مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي (1981-1990):

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 متعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة.²

¹ جمال جعفري، مجلة سبق ذكرها، ص 101

² محمد بالقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999 ص، 17

وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها :

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبات المسجلة،
- إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة للدولة،
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية

وأصبحت وضعية القطاع بعد إعادة الهيكلة كما يلي:

- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم لتحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

- إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بمهيات تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل قطاع فيها من 30 الى 40 مزرعة اشتراكية.

المطلب الثاني: مرحلة الانفتاح الاقتصادي (اقتصاد السوق)

أولا- السياسة الزراعية الجزائرية خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص والعالم الريفي عامة ومن اجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد. حيث يهدف هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي ¹ :

¹ أحمد سواهلية، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الأول،

2018، جامعة الجزائر 03، ص 223

- إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي؛
- ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية؛
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها.

واستطاع القطاع الزراعي خلال هذه الفترة الحفاظ على نسبة ثابتة من الناتج الداخلي الخام والتي قدرت ب

11.35% سنة 1990 لتصل الى 12.2% في نهاية المدة، غير أنه رغم الاهتمام الواسع الذي خصصته الدولة خلال هذه الفترة لفكرة توسيع نشاطات استصلاح الأراضي، إلا أن حجم تلك الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة لم يشهد تغير، فبينما كانت سنة 1990 حوالي 7.08 مليون هكتار بنسبة 2.97% من المساحة الكلية أصبح سنة 1999 حوالي 7.67 مليون هكتار بنسبة 3.22%، ويعتبر من بين أهم نتائج سوء تسيير الأراضي الزراعية ليس من خلال هذه الفترة فقط ولكن منذ الاستقلال هو الانخفاض الشديد لنسبة الفرد الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة.

ثانيا- برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

وشهد هذا البرنامج جملة من المخططات والسياسات، سواء ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، حيث نختصرها فيما يلي:¹

1- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000/2004): يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وقد تم إعداد هذا البرنامج ليكون شاملا واستجابة متماسكة لمواجهة التحديات والمعوقات الرئيسية الطبيعية والفنية والتنظيمية والمشاكل المؤسسية المسؤولة عن ضعف أساسيات الأمن الغذائي الوطني، والحد من التماسك والسلم الاجتماعي في المناطق الريفية.

أطلقت الحكومة الجزائرية البرنامج الوطني للتنمية الزراعية PNDA في عام 2000، وفي عام 2002 تطور، ليصبح اسمه البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR)، ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتحديث المزارع، وتكثيف وتوسيع المناطق المروية، وتطوير الإنتاج الزراعي والإنتاجية من خلال استثمارات كبيرة والاستخدام المناسب والمستدام للموارد الطبيعية، إضافة إلى ذلك الحد من ظاهرة الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي. أدى هذا لبرنامج إلى إعادة

¹ الأخضر بن عمر، دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة المقيزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 2022، صفحة من 459 إلى 462

الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر

بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه سنة 2003 حيث سجل نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من لإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.

أدى البرنامج إلى ارتفاع حجم العمالة الزراعية، حيث ارتفعت بنسبة 120%، وتم استحداث أكثر 900 ألف وظيفة خلال الفترة 2000-2004، كما تبين الأرقام حجم الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الحكومة، حيث وصلت إلى حوالي 3% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، كما بلغ حجم الدعم بين عامي 2000 و2006، حوالي 284 مليار دج (ما يقرب من 4 مليار دولار) بمتوسط سنوي بلغ حوالي 40.5 مليار دج، واستثمار يقدر بحوالي 66 يورو لكل هكتار/سنة.

2- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004-2009 (SNDRD): يعتبر هذا البرنامج امتدادا

للبرنامج السابق، وهو يندرج ضمن برنامج دعم النمو، حيث بلغ مقدار الغلاف المالي المخصص له 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم إنجازها، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار دج زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة بـ 1140 مليار دج.

تهدف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، وذلك بتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف، وتمكينهم من الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية مع ضرورة تأمينها وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة، لتقوم فيما بعد بتبني سياسة التجديد الريفي والفلاحي سنة 2008 والتي تعتبر بمثابة دعم للسياسات الزراعية المستدامة، كما تركز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الصادر في شهر أوت 2008، والذي يهدف إلى تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث تشكل من محورين: محور فلاحي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، ومحور ريفي هدفه حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية.

3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2010-2014): سياسة التجديد الفلاحي

والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

التنمية الريفية في الجزائر: جاءت هذه البرامج لتعزيز الدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان القرى والأرياف وقد تبنت الحكومات الجزائرية منذ بداية الألفية مجموعة من المخططات التنموية التي تهدف لتطوير القطاع الفلاحي والمناطق الريفية والتي جاءت على النحو التالي:

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002 (PNDA)** تم اعتماد هذا البرنامج سنة 2000، بغلاف مالي قدره 40 مليار دينار يهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، وتشجيع سكان المناطق الريفية على ممارسة الأنشطة الريفية عن طريق تهئية البيئة الأساسية، والحد من النزوح الريفي، والمحافظة على التوازنات الجهوية، حدد لهذا المخطط محورين هما:

المحور: 1 يتعلق بالبرامج المخصصة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي.

المحور: 2 وهي برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل.

- **البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية 2004-2006 (PNDAR)** إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف، من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية، وتحسين شروط الحياة للسكان الريفيين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDAR خصص له مبالغ تقدر بـ 15 مليار دينار سنة 2004 للتخفيف من البطالة في المناطق الريفية، بزيادة قدرها 13% عن سنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار وتوسيع دعم قطاع المؤسسات.

- **الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD** إن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبنية من طرف السلطات العمومية سنة 2008 تهدف إلى إعادة بعث الحياة في المناطق الريفية والتي تقوم على وسائل مالية ومؤسسية، إذ تم على المستوى المؤسسي إنشاء مشاريع جواريه لتنمية الريفية وهو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي إن رأس مال التنمية الريفية تثنى الأراضي عن طريق رخص الاستثمار، مكافحة التصحر، وتنظيم الري، إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما، تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص المجتمعات الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، مدتها القصوى سنة إن المشاريع المدرجة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تكون مرافقة للمجتمعات الريفية من حيث، تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية، ترقية منشآت وتجهيزات اجتماعية، اقتصادية وثقافية للاستعمال الجماعي الاستعمال العقلاني وتثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي،). بالنسبة للفترة 2009-2011 تقرر برجة 12148 مشروع جواريه للتنمية الريفية المدجة منها 6059 موافق عليها،

و4165 تم الشروع فيها عبر 1241 بلدية و5187 قرية، تمكنت من خلق 133880 منصب شغل، استفادت 68120 أسرة من هذه المشاريع.

- **سياسة التجديد الفلاحي والريفي PRR:** تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل؛ تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية وهي:

1- التجديد الفلاحي: يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد فهو يشجع تكثيف، وعصرنة الإنتاج في المستثمرات، واندماجها في مقاربة "فرع" التصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع، تم وضع قائمة من عشر 10 منتجات أساسية أو ذات أولوية هي: الحبوب، البقول، الجافة، الحليب، اللحوم البيضاء والحمراء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون، النخيل، البذور والشتائل.

2- التجديد الريفي: يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة، ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، يستهدف التجديد الريفي الذي يعتبر أشمل من التجديد الفلاحي وفي مده كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بصعوبة ظروف المعيشة فيها والإنتاج (الجبال، السهوب، الصحراء).

3- دعم القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة تفاديا للصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة وهي تهدف إلى:

- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي، وعصرنة مناهج الإدارة الفلاحية،

- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع،

- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة

حرائق الغابات خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 الذي حقق جملة من النتائج نذكر منها -تحسين معدل نمو الإنتاج الفلاحي من 6% خلال الفترة 2000-2008 إلى 8.33% للفترة الممتدة بين 2010-2014، وزيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه:

• دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان في الريفي وهذا ب 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة،

• التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي،

• خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم.

4- البرنامج الخماسي 2015-2019: لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلا هذه الفترة عددا من لإصلاحات

والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية؛ غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجيه وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن تركز هذه الإستراتيجية على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية حيث تم في هذا البرنامج تنميه الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، وتنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة

المطلب الثالث: أهم مؤشرات التنمية الزراعية بالوادي

تعتبر ولاية الوادي منطقة فلاحية باتساع مساحتها التي تقدر ب 54.573 كلم² حيث يستغل أهل المنطقة هاته المساحة في الزراعة خاصة في مجال الخضر والحبوب حيث صنع فلاحو ولاية وادي سوف خلال العقد الأخير ثورة زراعية حقيقية بوائهم المراتب الأولى وطنيا في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية المختلفة. وادي سوف تحولت في ظرف قصير من ولاية مستوردة ومستهلكة للحبوب والخضر، إلى قطب زراعي مومن لكل ولايات الوطن، ومصدرة لأفضل وأجود المنتجات إلى الاتحاد الأوروبي، دول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا، في ملحمة إبداع صنعتها أيادي مزارعين وفلاحين تحدوا قسوة الطبيعة والطقس، وصحارى صعبة الترويض، فحولوها إلى جنة خضراء، فيها كلما لذ وطاب مما تنبته الأرض وتزهر. وقد أصبحت هذه الولاية، اليوم، تتصدر إنتاج محاصيل على غرار البطاطس، والثوم، إضافة إلى إنتاج معتبر جدا من التمور، الطماطم الحقلية، البصل، الجزر، الخس، الخيار، الفلفل، اليقطين، الفراولة، البطيخ الأحمر وغيرها من المنتجات واسعة الاستهلاك، وذلك كان بفضل الإرادة التي تحلى بها الفلاحون في مجابهة الصعاب والعراقل "المرتبطة باستصلاح" الأراضي الرملية، وطبيعة المناخ القاسي شتاء وصيفا.¹

¹ يوسف باهي ، زهير عبيدة، مجلة سبق ذكرها، ص 267

1- إحصائيات الثروة الزراعية في ولاية الوادي لمختلف الزراعات

جدول رقم 08: يمثل إحصائيات الثروة الزراعية لولاية الوادي للفترة 2011-2019

(المساحة هكتار) (الإنتاج طن)

السنوات	البطاطس	الطماطم	الحبوب		
	المساحة المزروعة	الإنتاج الإجمالي	المساحة المزروعة	الإنتاج الإجمالي	
2011	24.000	7.221.700	558	121.933	4.127
2012	30.200	11.176.000	845	186.127	4.731
2013	35.000	11.725.000	1.088	543.000	5.500
2014	33.000	10.890.000	1.228	611.000	8.500
2015	33.000	10.890.000	2.063	1.023.000	12.000
2016	34.000	11.180.000	2.520	1.785.000	12.000
2017	35.000	11.530.000	3.070	2.170.000	14.000
2018	36.200	11.360.000	3.130	2.163.100	12.612
2019	37.000	12.140.000	3.397	2.398.000	10.840

السنوات	البصل	الثوم	الجزر		
	المساحة المزروعة	الإنتاج الإجمالي	المساحة المزروعة	الإنتاج الإجمالي	
2011	942	103.754	640	48.814	576
2012	1.004	116.165	357	25.704	485
2013	1.190	339.500	325	36.000	485
2014	1.270	357.500	380	34.200	500
2015	1.320	396.000	420	42.000	610
2016	1.400	417.000	500	50.000	670
2017	1.550	465.000	600	60.000	635
2018	1.520	446.250	1.800	180.000	681
2019	2.000	600.00	1.800	284.000	696

- المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من طرف مديرية المصالح الفلاحية بالوادي سنة 2023

الفصل الثاني: واقع التنمية الزراعية في الجزائر

يمثل الجدول إحصائيات الثروة الزراعية لولاية الوادي للفترة 2011-2019 حيث تعتبر ولاية الوادي منطقة فلاحية كبيرة وتنتج الكثير من أنواع الخضار من بصل وبطاطس وطماطم وغيرها من الأنواع المذكورة أعلاه وبكميات إنتاج كبيرة ووفرة بحيث أصبحت مؤخرا الولاية الأكثر شهرة في إنتاج الخضار وممولة لأغلبية ولايات الوطن وأيضاً أصبحت مصدرة للخارج الوطن لدول قارة أوروبا، ونلاحظ بشكل خاص في إنتاج البطاطس الذي شهد نموا كبيرا حيث بلغت المساحة المزروعة ما يقارب 37.000 هكتار والذي حققت به إنتاجا بلغ أكثر من 12 مليون قنطار وهذا ما يجعل الولاية تحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج البطاطس، وشهدت السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال المحاصيل الزراعية وعلى رأسها الطماطم حيث بلغت كميات إنتاج هذا الأخير سنة 2019 نحو 2.398.000 قنطار، كما نلاحظ التزايد في المساحات المزروعة مما نتج عنه زيادة المنتوجات من سنة إلى أخرى، وكل هذه المنتجات تساهم في تطور القطاع الزراعي.

2- إحصائيات الثروة الحيوانية لولاية الوادي

جدول رقم 09: يمثل إحصائيات الثروة الحيوانية بالوادي للفترة 2011-2019

(الوحدة ألف رأس)

السنوات	الأغنام	الأبقار	الإبل	الماعز
2011	488.000	3.880	31.000	484.000
2012	508.000	3.250	34.000	496.000
2013	538.000	3.500	37.000	526.000
2014	550.000	16.000	38.000	532.000
2015	560.000	16.500	40.000	540.000
2016	635.000	22.300	42.000	542.000
2017	716.500	24.415	45.000	498.500
2018	732.000	26.000	55.000	496.000
2019	738.700	20.585	55.000	490.000

- المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من طرف مديرية المصالح الفلاحية بالوادي سنة 2023

يمثل الجدول إحصائيات الثروة الحيوانية بالوادي للفترة 2011-2019 حيث هناك العديد من الحيوانات المرباة داخل الولاية من ماعز وجمال وأبقار وغيرها بحيث يتركز الفلاحون ومربي المواشي بالولاية بكثرة على تربية الغنم والماعز والجمال وذلك لكونها تتوافق مع الجو الساخن في أغلب الأحيان بالولاية وتوفير جل مستلزمات التي تجعل المربي قادر على التحكم في تربية هاته الثروة الحيوانية وللثروة أهمية بالغة في الولاية باستغلال اللحوم والبيض الناتج من الحيوانات واستغلالها

كمصدر غذاء حيث نلاحظ من الجدول في الفترة 2011 الى 2015 أن الأغنام عددها متفاوت بمعدل ليس بالكبير حيث كانت الأغنام سنة 2011 تقدر بـ 488.000 رأس ليرتفع في سنة 2015 الى 560.000 رأس والفترة 2016-2019 زادت عدد رؤوس الأغنام بحيث أصبحت سنة 2016 تقدر بـ 635.000 رأس وارتفعت في السنة الأخيرة 2019 الى 738.700 رأس، وفي الابقار كانت عدد رؤوس في الفترة 2011-2013 تقدر بـ 3.880 رأس و3.250 رأس و3.500 رأس على التوالي، لترتفع لسنتين 2014 و2015 الى 16.000 رأس و16.500 رأس وفي الفترة 2016-2019 ارتفعت عدد رؤوس الابقار حيث قدرة بـ 22.300 رأس وبعدها تراجعت في السنة الأخيرة 2019 وقدرة بـ 20.585 رأس، وبالنسبة للابل كانت عدد الرؤوس من الفترة 2011-2014 تقدر بـ 31.000 رأس في سنة 2011 وارتفعت سنة 2014 حيث قدرة بـ 38.000 رأس، وفي فترة 2015-2019 كانت عدد الرؤوس تقدر بـ 40.000 رأس وفي سنة 2019 قدرة بـ 55.000 رأس، بالنسبة للماعز كانت الرؤوس في السنتين 2011 و2012 تقدر بـ 484.000 رأس و496.000 رأس على التوالي، وارتفعت في الفترة 2013-2016 حيث كانت تقدر بـ 526.000 رأس 542.000 رأس، وتراجعت في الفترة 2017-2019 وكانت تقدر بـ 498.500 رأس سنة 2017 و490.000 رأس لسنة 2019.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع التنمية الزراعية بالجزائر حيث رغم توفر الجزائر على كافة مقومات الفلاحة من مساحات زراعية واسعة وتربة خصبة وعوامل مناخية مواتية إلا أنها لا زالت تصنف ضمن الدول المتخلفة نظرا لاعتماد اقتصادها على قطاع المحروقات، قامت الجزائر ببرامج وإصلاحات من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كآلية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتمويل الفلاحين والذي أتى بنتائج مرضية تجسدت في نجاح المشاريع الفلاحية في العديد من الولايات الجزائر وتحقيق نمو وطفرة في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية أهمها البطاطس والطماطم التي تصدرها ولاية الوادي بكميات إنتاج كبيرة والتي تعتبر الممول الأكبر بالجزائر.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

تمهيد الفصل

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين لماهية القروض المصرفية والفلاحية، وواقع التنمية الزراعية في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل بدراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي بدوره يقوم بدعم القطاع الفلاحي وذلك من خلال تقديم قروض لتنمية والنهوض بهذا القطاع، التي اعتمدنا فيها على الزيارات والمقابلات التي قمنا بها في الوكالة واجتهدنا لتطرق لأهم المفاهيم حول البنك والوكالة وكذلك الخدمات التي تقدمها، حيث قمنا بضبط محل دراستنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة الديبلة، وهذا حسب المعلومات المتحصل عليها تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث:

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأهم القروض الموجهة لقطاع الزراعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR وكالة الديبلة.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر والتي تحاول الوصول إلى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من وسائل المعرفة في عمله والاهتمام بكل التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية. وفي هذا المبحث سيتم التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكل أهدافه ومهامه، وكذا سنتعرف بالوكالة التابعة لها (وكالة الدبيلة) وأهم الخدمات المقدمة من طرف هاته الوكالة.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أولاً: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية عمومية ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي، وترقية المحيط الريفي. أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13/03/1982 طبقاً للمرسوم الرئاسي 82/106 وظهر نتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهو شركة ذات رأسمال قدره 000.54.000.000 دج، مقره الرئيسي الجزائر العاصمة 17، نخب العقيد عميروش. وبموجب قانون 10/90 قانون النقد والقرض الصادر في 14/04/1990 توسع نشاط البنك، حيث أصبح بنك بدر باستطاعته تمويل كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل تمويل المشاريع السياحية والصناعية وكذلك بناء السكنات بشق أنواعها الريفية والحضرية.¹

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أكبر المؤسسات المصرفية في الجزائر من حيث عدد الوكالات حيث يصل عدد وكالات الاستغلال العاملة حالياً إلى 318 وكالة موزعة عبر كافة دوائر وولايات التراب الوطني وهو بصدد فتح وكالات أخرى قريباً حسب تصريح المدير العام للبنك ومنها فتح وكالة جديدة بدائرة الطالب العربي ولاية الوادي، وكذلك وكالة الدبداب بولاية اليزي.²

يشتغل في هذا البنك أزيد من 7000 إطار وموظف ينشطون على مستوى المديرية المركزية والوكالات الإقليمية.

ثانياً: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، تيزي وزو-الجزائر، سنة 2000، ص 145

² مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة، 03-05-2023، 15:25

ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمرکز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ثلاثة مراحل أساسية هي:¹

1- المرحلة الأولى (1982-1990): كان الهدف الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إثبات حضوره في

المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الوقت اكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، وهذا الاختصاص يتماشى في هذه المرحلة مع ما هو منصوب عليه في الاقتصاد الوطني المخطط لنفس الفترة.

2- المرحلة الثانية (1991-1999): بموجب القانون (90/ 10) تم إنهاء تخصص البنوك، لذا وسع بنك

الفلاحة بالتنمية الريفية بمجال تمويله نحوى القطاعات الأخرى، أي بمجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، وعلى الصعيد التقني فقد تميزت عند بنك الفلاحة والتنمية الريفية هذه المرحلة بإدخال التكنولوجيات الحديثة وأهم ما تم إيجازه خلال هذه المرحلة:

• 1-2- سنة 1991: انشاء نظام "swift" والذي يعنى بتنفيذ التحويلات الدولية.

• 2-2- سنة 1992: تم وضع نظام معلوماتية "sybu" الذي يساعد على أداء العمليات البنكية بشكل سريع.

• 3-2- سنة 1993: تم تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية عبر جميع وكالات بنك الفلاحة

والتنمية الريفية.

• 4-2- سنة 1994: تم إنشاء خدمة بطاقة الدفع والسحب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

• 5-2- سنة 1996: تقدم خدمة معالجة وتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي الزمن الحقيقي.

• 6-2- سنة 1998: إنشاء خدمة بطاقة السحب بين البنوك.

3- المرحلة الثالثة (2000-2004): قام البنك بوضع برنامج على خمس سنوات، للتكيف مع التحولات

الاقتصادية والاجتماعية التي شاهدها البلاد خلال هذه الفترة من جهة واستجابة لاحتياجات ورغبات العملاء من جهة أخرى، ويتمحور هذا البرنامج أساسا حول عصنة البنك وتحسين أدائه، العمل على تطوير الخدمات التي يقدمها البنك واستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الخدمات البنكية وقد قام هذا البرنامج بتحقيق ما يلي:

¹ فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة "حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2010-2011، ص 206 207

- **3-1- سنة 2000:** القيام بتشخيص دقيق لنقاط القوة والضعف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإنشاء مخطط لرفع مستوى خدمات البنك.
- **3-2- سنة 2001:** تم تكثيف عمليات التدقيق المالي والمحاسبي، وتطبيق نموذج البنك الجالس في بعض وكالات البنك.
- **3-3- سنة 2002:** تم تعميم نموذج البنك الجالس على مستوى جميع وكالات البنك.
- **3-4- سنة 2003:** تم تحسين نموذج البنك الجالس بخدمات مشخصة على مستوى جميع الوكالات الأساسية.
- **3-5- سنة 2004:** تم تعميم استخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع
- 4- وفي سنة 2017** تم إطلاق نظام معلوماتية جديد FLEXCUB، بحيث من خلال هذا النظام أصبح زبائن البنك بإمكانهم إجراء جميع العمليات البنكية على مستوى الوكالات المتواجدة عبر التراب الوطني عكس ما كان عليه سابقا بحيث لا يمكن لزبون البنك إجراء عملياته البنكية إلا على مستوى الوكالة التي تم فيها فتح حسابه. كما أن هذا النظام مركزي.

ثالثا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وظائفه ومهامه ويمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي¹:

- معالجة كل عمليات الائتمان. النقد الأجنبي والخزينة،
- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب،
- استلام الودائع،
- المشاركة في جمع الادخار،
- المساهمة في التنمية الزراعية،
- ضمان وتشجيع الزراعة وتصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية والحرفية،
- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.
- المساهمة في تطوير وتحسين السكن الريفي والحضري

رابعا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

¹ طلحة محمد، الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الأداء التسويقي للبنوك دراسة حالة - بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2008-2009، ص 106

ومن أهم الأهداف المسطرة ما يلي¹ :

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة،
- تحسين نوعية وجودة الخدمات،
- تحسين العلاقات مع العملاء،
- الحصول على أكبر حصة من السوق،
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

المطلب الثاني: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

أولاً: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

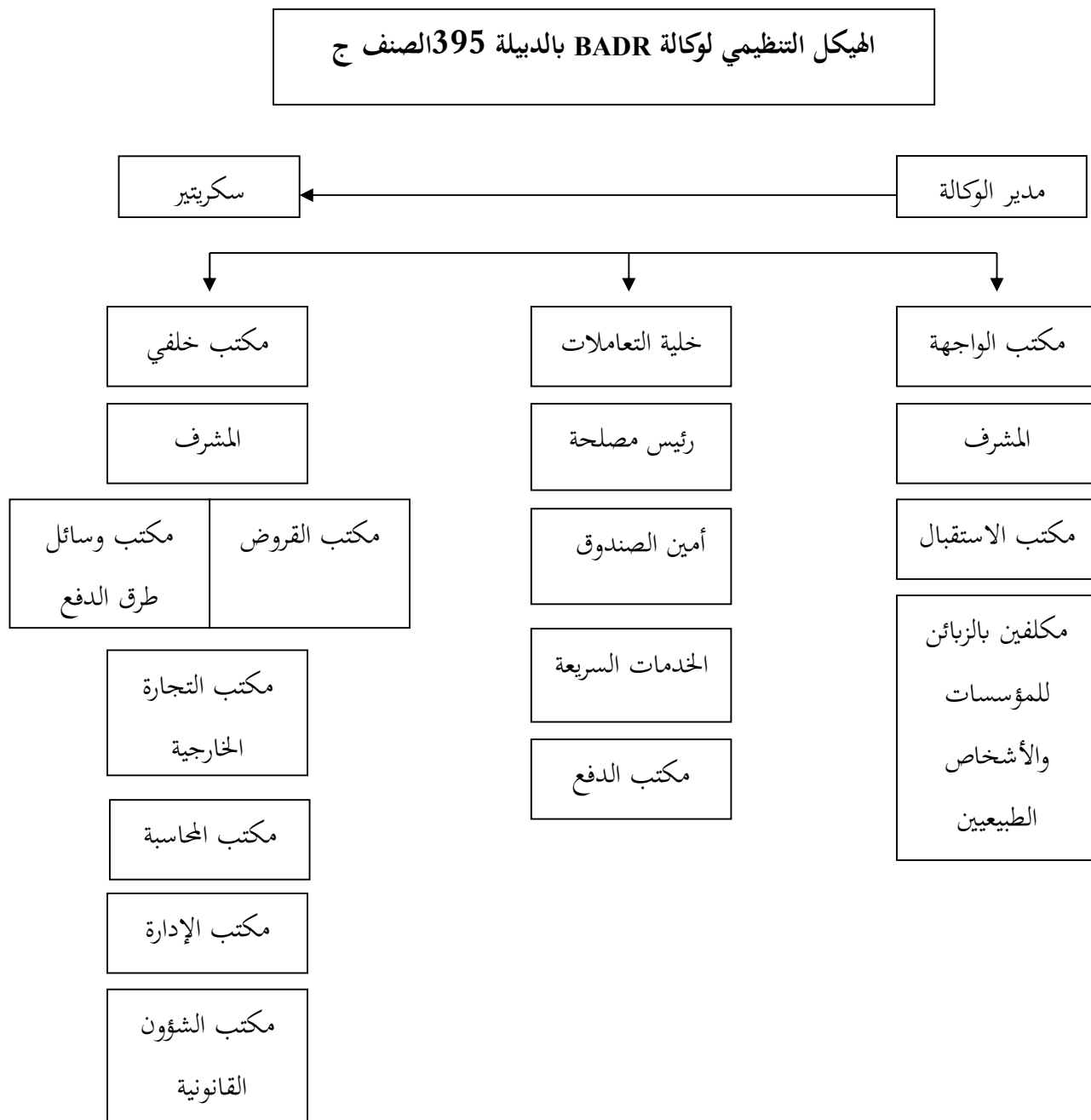
تم افتتاح وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدبيلة العلامة 395 خلال شهر ديسمبر 1985

وهي تابعة للمجموعة الجهوية بسكرة الوادي العلامة 07، عنوانها الطريق الوطني رقم 16 الدبيلة ولاية الوادي، ويغطي إقليم الاستغلال هذه الوكالة 09 بلديات من الناحية الشمالية الشرقية للولاية (حساني عبد الكريم، الدبيلة، المقرن، سيدي عون، الطريفراوي، حاسي خليفة، الطالب العربي، بني قشة ودوار الماء)، كما يشتغل في هذه الوكالة حالياً حوالي 09 موظفين بالبنك إضافة إلى 05 عمال آخرين تابعين لشركات المناولة.²

¹ طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 105

² مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة ، 03-05-2023، 15:40

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالدبيلة 395



المطلب الثالث: أهم الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

تقدم وكالة الدبيلة عدة خدمات لزبائننا حيث نذكر منها:¹

أولاً: فتح الحسابات من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة

تقدم وكالة الدبيلة أنواع من الحسابات لزبائننا حيث نذكر من بينها:

1- فتح الحسابات في بنك بدر: يعتبر فتح الحساب العلاقة الأولى التي تربط الزبون بالبنك وهو عقد مبرم بين البنك والعميل يلتزم بموجبه البنك بتخصيص حيز محاسبي معين بدفاتره يتعامل فيه العميل ويثبت فيه معاملاته نظير عمولة يتقاضاها البنك وتأخذ هذه العملية عدة أشكال نذكر منها

1-1- حساب الصكوك: وهي حسابات مفتوحة لكافة الزبائن سواء كانوا طبيعيين أو معنويين والذين لا يزاولون نشاطات تجارية ولا ينتج عن هذه الحسابات فوائد لكونها تحت الطلب أي يمكن لصاحبها التقدم لتحصيلها في أي وقت ودون إشعار مسبق.

1-2- الحسابات التجارية: وهي حسابات تفتح للتجار والمقاولين والفلاحين أو جميع المهن الحرة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين الذين يمارسون نشاط تجاري فلاحي أو صناعي وهي حسابات تحت الطلب أي يمكن لصاحبها الحصول على أمواله في أي وقت بشرط إشعار البنك قبل يومين حين يكون المبلغ يتعدى 100.000 دج

1-3- دفتر التوفير: وهو حساب تحت الطلب يفتح للزبائن الطبيعيين فقط حيث وحسب اختيار الزبون هناك نوعان من هذا الدفتر:

1-3-1- النوع الأول: دفتر توفير بالفائدة حيث يمكن للزبون تقاضي فوائد عن الأموال المدخرة كل ثلاثة أشهر

بفائدة محددة من طرف البنك

1-3-2- النوع الثاني: دفتر توفير بدون فائدة حيث لا ينتج عن هذا الدفتر أي فائدة ويبقى المبلغ المدخر نفسه

مهما كانت المدة.

ثانياً: بطاقات السحب والدفع عبر الموزعات الالكترونية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة

الدبيلة

¹ مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة ، يوم 03-05-2023، على الساعة 15:41

ولتسهيل عملية سحب الأموال يوفر البنك عدة أنواع من بطاقات السحب والتسديد عبر الموزعات الإلكترونية نذكر

من بينها:

1- بطاقة بدر للسحب C.B.R: وهي عبارة عن بطاقة سحب صالحة في الجرائر فقط، تسمح لحاملها بالقيام

بسحب النقود من الموزعات G.A.B الآلية عبر جميع المؤسسات المالية أو بريد الجزائر، ويوفر البنك هذا النوع من البطاقة للأجراء مثل الموظفين بالإدارة العمومية ويتم تحديد مبلغ السحب بما كل حسب دخله الشهري.

هذه البطاقة الإلكترونية سابقا كانت لا يمكن استعمالها إلا على مستوى بنك بدر ووكالاته فقط لكن توسع مجال

استعمالها عبر جميع شبائيك المؤسسات المالية وكذلك بريد الجزائر حاليا.

2- بطاقة الدفع الإلكتروني C.I.B: وهي بطاقة يتم استعمالها على مستوى جميع الموزعات G.A.B ويوفر البنك

هذا النوع من البطاقة لأصحاب الأعمال التجارية والفلاحية حيث يصل مبلغ السحب أو التسديد الإلكتروني بها إلى 100.000 دج أسبوعيا.

ثالثا: شروط فتح حساب في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1- بلوغ سن الرشد 19 سنة كاملة أو سند ترشيد بالنسبة للقاصر،

2- الحصول على سجل تجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح أو اعتماد بالنسبة للأعمال الحرة

3- شهادة عمل بالنسبة للأجراء

بالنسبة لحسابات الادخار لا تستوجب أي شرط من هذه الشروط.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأهم القروض الموجهة للاستثمار في القطاع الزراعي من طرف بنك الفلاحة

والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

تعتبر القروض الموجهة للاستثمار في القطاع الزراعي، عبارة عن قروض للأشخاص الذين لديهم نية الاستثمار في

القطاع الفلاحي حيث يقدم البنك تسهيلات لهم بهدف تنمية وتطوير هذا القطاع، ويتم تمويل الزبون بهذا القرض بعد

التأكد من كفاءته في هذا المجال أي تمتعه بالخبرة الكافية التي تخوله للاستثمار الفلاحي. هناك ثلاثة أنواع من القروض المقدمة

للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهم قرض موسمي الرفيق وقرض الاستثماري التحدي وكذلك

الايجاري.

المطلب الأول: قرض الموسمي الرفيق المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

أولاً: مفهوم قرض موسمي الرفيق: وهو قرض موجه للفلاحين ومربي، بصفة فردية أو متضامنون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات أو فيدراليات، ووحدات الخدمات الفلاحية القائمون بتخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والمزارع النموذجية والمخزين ومصدري المنتجات الفلاحية والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات في إطار تنمية الشعب والإنتاج الوطني الذين يساهمون في تكثيف وتحويل وتنمين وتصدير المنتجات الفلاحية.¹

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه عبارة عن قرض استغلالي موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة، وهو بمعدل فائدة مدعمة بنسبة 100% من طرف الدولة، أي أن الخزينة العمومية تتحمل أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة التزام المستفيد منه بتسديده في آجاله القانونية المحددة بسنة واحدة حسب الاتفاقية، إلا أنه في حالة القوة القاهرة يمكن استفادة الزبون من تمديد آجال تسديد القرض لسنة إضافية أخرى، بناء على طلبه المسبق المرفق بالوثائق الثبوتية لعدم القدرة على السداد.²

ثانياً: خصائص قرض الموسمي الرفيق:

يمكن تلخيص أهم خصائص قرض الموسمي الرفيق فيما يلي:³

- هو قرض لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة سنة إضافية،
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة،
- أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 06،24 شهراً يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية،
- أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من قرض آخر،
- مبلغ القرض: حسب قدرة النشاط الذي تقوم به المؤسسة أو الفلاح الطالب للقرض.

¹ قرض الرفيق، على الرابط التالي: <https://badrbankue.dz/>، 23:02، 2023-05-04.

² ميموني بالقاسم وخوالد أبوبكر، دور القروض الفلاحية في تطوير إنتاج الحبوب والخضروات وتربية الدواجن: دراسة حالة بنك BADR بولاية أدرار خلال الفترة 2014-2019، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد: 01، جامعة أدرار، سنة 2020، ص 149.

³ مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة، 16:03، 2023-05-03.

ثالثا: المجالات التي يمولها قرض الموسمي الرفيق: يمول هذا القرض المجالات التالية:¹

- تمويل مدخلات الإنتاج الزراعي (البذور، الشتائل، الأسمدة. الخ)،
- شراء كل أنواع علف المواشي، والأدوية البيطرية ووسائل الري،
- اقتناء المنتجات الزراعية لتخزينها في إطار نظام المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع
- عملية التهيئة الزراعية والحصاد.

رابعا: الملف المطلوب للقرض الموسمي الرفيق

يتكون ملف قرض الرفيق من وثائق حاضرة وغير حاضرة بحيث:²

1- الوثائق الحاضرة:

- طلب خطي يوضح فيه مبلغ القرض، مدة القرض والضمانات المقترحة،
- شهادة الوضعية اتجاه الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS والغير أجراء CASNOS،
- عقد ملكية الأرض، أو عقد كراء أو أي وثيقة تثبت حيازة الأرض،
- بطاقة هوية المستثمر من الغرفة الفلاحية، وبطاقة فلاح أو مربى من غرفة الفلاحة،
- الدراسة التقنية الاقتصادية،
- الفواتير الشكلية لشراء البذور الأدوية أو تغذية الأنعام،
- شهادة صحية بالنسبة للمواشي تسلم من قبل البيطري المعتمد،
- نسخة من بطاقة تعريف الوطنية وشهادة عائلية.

2- الوثائق غير الحاضرة: تقدم بعد استلام الموافقة المبدئية

- عقد الرهن للأموال المنقولة والثابتة،
- التأمين الشامل على جميع الأخطار للمستثمرة سواء كانت زراعية أو تربية الحيوانات.

¹ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، موقع الكتروني ،مرجع سبق ذكره، 04-05-2023، 23:24

² ملحق رقم 03

خامسا: الضمانات المطلوبة للقرض الموسمي الرفيق: لهذا القرض ضمانات حاضرة وغير حاضرة تطلبها الوكالة

بحيث:¹

1- الضمانات الحاضرة

- رهن قطعة أرض فلاحية أو عتاد،
- اتفاقية القرض،
- إمضاء سلسلة من السندات لأمر،
- شهادة جبائية مصفاة أو بجدول،
- شهادة الانتماء لصندوق CASNOS مصفاة أو بجدول،
- وعد موثق بتأمين القرض لدى شبك التأمين BADR.

2- الضمانات الغير حاضرة

- تأمين المزروعات لدى شبك التأمين مع ملحق لصالح البنك BADR

سادسا: المشاكل والمعوقات لقرض الموسمي الرفيق

هناك مشاكل تواجه قرض الموسمي الرفيق بحيث نذكر منها:²

- عدم تسوية العقار الفلاحي خاصة على مستوى ولاية الوادي بحيث أن مساحات كبرى مستغلة في الزراعة لا يملكون أصحابها سندات رسمية، وهذا يؤثر على الفلاحين في الحصول على القرض من البنك،
- نقص كبير في ثقافة التأمين على المحاصيل الزراعية لدى الفلاحين وكذلك مربي المواشي والدواجن مما يضطر البعض أحيانا إلى خسائر مادية بسبب التقلبات المناخية،
- مشاكل التسويق بحيث أن السوق متذبذب في الأسعار مما ينجم عنه أحيانا خسائر كبيرة لدى الفلاحين، وهذا بسبب عدم وجود دواوين خاصة باستقبال المنتوجات الزراعية، باستثناء منتجات القمح والشعير أين توزع هذه المحاصيل في تعاونية الحبوب والبقول الجافة
- هناك مشاكل أخرى يعاني منه الفلاح وهو استخدام البذور مغشوشة خاصة المستوردة.

¹ مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة ، 13-05-2023، 17:00

² مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة ، 13-05-2023، 17:04

سابعاً: جدول رقم 10: يمثل عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض الموسمي الرفيق بوكالة BADR

بالدبيلة للفترة 2018-2022

الوحدة (دج)

السنوات	عدد الملفات المقبولة	إجمالي المبالغ السنوية
2018	52 ملف	62.536.616,10
2019	41 ملف	11.198.136,52
2020	64 ملف	48.668.403,00
2021	55 ملف	84.748.765,55
2022	61 ملف	123.297.830,00

-المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدبيلة

يمثل الجدول عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض الموسمي الرفيق بوكالة BADR بالدبيلة للفترة 2018-2022 حيث نلاحظ عدد الملفات المقبولة هي 52 ملف بمبلغ إجمالي سنوي يقدر بـ 62.536.616,00 دج وتراجعت عدد الملفات سنة 2019 حيث أصبحت 41 ملف بمبلغ سنوي يقدر بـ 11.198.136,52 دج وفي سنة 2020 ارتفعت عدد الملفات الى 64 ملف مع زيادة في المبالغ السنوية بـ 48.668.403,00 دج، وفي سنة 2021 أصبحت عدد الملفات 55 ملف بمبلغ مقدر بـ 84.748.765,55 دج وفي سنة 2022 زادت عدد الملفات وأصبحت 61 ملف بمبلغ سنوي يقدر بـ 123.297.830,00 دج.

ثامناً: جدول رقم 11: يمثل المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ السنوية الغير المسترجعة لقرض الموسمي

الرفيق لوكالة BADR الدبيلة للفترة 2018-2022

الوحدة (دج)

السنة	مبالغ المسترجعة مع الديون السابقة	مبالغ الغير مسترجعة
2018	109.790.164	4.260.567
2019	13.296.040	3.822.311
2020	48.603.159	1.229.496
2021	13.019.416	9.142.139
2022	80.004.960	4.729.708

-المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدبيلة

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

يمثل الجدول المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ السنوية الغير المسترجعة لقرض الموسمي الرفيق لوكالة BADR الدبيلة للفترة 2018-2020 حيث نلاحظ في سنة 2018 المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة تقدر 109.790.164 دج والمبالغ الغير المسترجعة تقدر بـ 4.260.567 دج وفي سنة 2019 قدرة المبالغ المسترجعة مع الديون بـ 13.296.040 دج والمبالغ الغير مسترجعة تقدر بـ 3.822.311 دج، وفي سنة 2020 قدرة المبالغ المسترجعة مع الديون بـ 48.603.159 دج والمبالغ الغير مسترجعة بـ 1.229.496 دج، وفي سنة 2021 قدرة المبالغ المسترجعة مع الديون بـ 13.019.416 دج والمبالغ الغير مسترجعة بـ 9.142.139 دج، وفي سنة 2022 قدرة المبالغ المسترجعة مع الديون بـ 80.004.960 دج والمبالغ الغير مسترجعة بـ 4.729.708 دج.

تاسعا: جدول رقم 12: عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة BADR الدبيلة بالقرض الموسمي الرفيق للفترة

2018 - 2022

الوحدة (دج)

المشروع	بيوت بلاستيكية	القمح والشعير	تربية الدواجن	السنة		
عدد	المبلغ	عدد	المبلغ			
الملفات	الملفات	الملفات	الملفات			
06	39.070.000	45	13.666.616	01	9.800.000	2018
02	3.162.500	39	8.035.636	00	0	2019
05	24.333.732	58	14.534.671	01	9.800.000	2020
14	61.604.250	41	23.144.515	00	0	2021
10	89.764.000	51	33.533.830	00	0	2022

-المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدبيلة

يمثل الجدول عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة BADR الدبيلة بالقرض الموسمي الرفيق للفترة 2018-2022 حيث نلاحظ ثلاث أنواع من المشاريع الممولة وهم البيوت البلاستيكية والقمح والشعير وتربية الدواجن، حيث نلاحظ في البيوت البلاستيكية عدد الملفات المقبولة هي 06 ملفات سنة 2018 بمبلغ يقدر بـ 39.070.000 دج وفي سنة 2019 تراجع عدد الملفات وأصبحت 02 ملف وبمبلغ يقدر بـ 3.162.500 دج وفي سنة 2020 زادت عدد الملفات وأصبحت 05 وبمبلغ يقدر بـ 24.333.732 دج اما سنة 2021 أصبحت عدد الملفات 14 وبمبلغ يقدر بـ 61.604.250 دج،

وفي سنة 2022 أصبحت عدد الملفات 10 وبمبلغ 89.764.000 دج، وفي مشاريع القمح والشعير حيث نلاحظ عدد كبير من الملفات المقبولة لهذا المشروع حيث نلاحظ سنة 2018 عدد الملفات كانت 45 وبمبلغ يقدر بـ 13.666.616 دج وفي سنة 2019 تراجعت عدد الملفات وأصبحت 39 ملف وبمبلغ 8.035.636 دج وفي سنة 2020 زادت عدد الملفات وأصبحت 58 ملف وبمبلغ 14.534.671 دج أما سنة 2021 أصبحت عدد الملفات 41 ملف ولاكن مع مبلغ كبير يقدر بـ 23.144.515 دج وفي سنة 2022 زادت عدد الملفات وأصبحت 51 ملف بمبلغ 33.533.830 دج، أما في مشروع تربية الدواجن فكانت الوكالة تمول شخص واحد فقط والتي مولته في سنتي 2018 و 2020 وبنفس المبلغ 9.800.000 دج.

المطلب الثاني: قرض الاستثمار التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

أولاً: مفهوم قرض الاستثمار التحدي: إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسن، يمنح من قبل بنك بدر، في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة.¹

ثانياً: الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي:

- لقرض الاستثمار التحدي امتيازات بحيث نذكر منها:²
- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة كاملة،
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 01% عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابعة (07)،
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 03% عند السداد من السنة الثامنة (08) والسنة التاسعة (09)،
- إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.
- مبلغ القرض من 10.000.000 دج إلى غاية 100.000.000 دج
- فترة السداد من 05 سنوات إلى 13 سنة.

¹ قرض التحدي، على الرابط التالي: <https://badrbanque.dz>، 2023، 23:10-05-04

² مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة ، 2023-05-09 ، 11:30

ثالثا: المجالات التي يمولها قرض الاستثمار التحدي:

يقوم قرض الاستثمار التحدي بتمويل المجالات التالية:¹

- إنشاء، تجهيز وتطوير المزارع الجديدة وتربية الماشية،
- تعزيز القدرات الإنتاجية الحالية ذات الإمكانيات غير الكافية،
- الشركات الاقتصادية المساهمة في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها ذات الاحتياجات المالية (القرض الاتحادي) متوسط الأجل.

رابعا: الملف المطلوب للقرض الاستثمار التحدي:

يتكون ملف قرض الاستثمار التحدي من:²

- طلب خطي للقرض مع ذكر قيمة المبلغ،
- نسخة طبق الأصل من بطاقة الهوية مصادق عليها، وبطاقة أو شهادة فلاح،
- نسخة من الدفتر العقاري،
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية،
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،
- عقد ملكية أو قرار الامتياز، بالإضافة لاعتماد صحي لتربية الأنعام والدواجن،
- شهادة المصادقة على المشروع العقاري صادرة من مديرية المصالح الفلاحية،
- شهادة الوضعية الجبائية والشبه الجبائية،
- دراسة تقنوا اقتصادية، والفواتير النموذجية،
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة ميلاد وشهادة عائلية.

خامسا: الضمانات المطلوبة في قرض الاستثمار التحدي

تطلب الوكالة من زبائنها ضمانات لحماية هذا القرض بحيث نذكرها في ما يلي:³

¹ مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة ، 09-05-2023، 14:20

² ملحق رقم 04

³ مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة، 09-05-2023، 14:30

- الرهن العقاري سواء كانت ملكية أو امتياز وأيضا ارض أو عقار،
- الكفالة في حالة وجود تعاونيات أو شركاء،
- الرهن القانوني للمستثمرة في حالة الملكية الخاصة،
- التعهد عن طريق التوقيع على السندات.

سادسا: المشاكل والمعوقات لقرض الاستثمار التحدي

-أغلبية العقارات بالولاية غير مسوية الوضعية وهذا يؤثر على طلب هذا القرض.

سابعاً: جدول رقم 13: يمثل عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض الاستثمار التحدي بوكالة BADR

بالدبيلة للفترة 2018-2022

الوحدة (دج)

السنة	عدد الملفات المقبولة	إجمالي المبالغ السنوية
2018	لا شيء	0
2019	01 ملف	111.937
2020	01 ملف	2.000.000
2021	02 ملفات	7.669.252
2022	لا شيء	0

-المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدبيلة

يمثل الجدول عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض الاستثمار التحدي بوكالة BADR بالدبيلة للفترة 2018-2022 حيث نلاحظ في هذا القرض أن الإقبال عليه قليل بسبب عدم تسوية وضعية الأراضي بالعقود الملكية أو الامتياز، وذلك من خلال ملاحظة عدد الملفات والمبالغ في هذه الفترة وهذه المبالغ موجهة كاملة لتربية الدواجن، حيث نلاحظ في سنة 2018 لا يوجد ملفات أي لا يوجد طالبي هذا القرض، وفي سنة 2019 هناك ملف واحد وبمبلغ 111.937 دج وفي سنة 2020 كذلك هناك ملف واحد وبمبلغ 2.000.000 دج وفي سنة 2021 هناك 02 ملف وبمبلغ 7.669.252 دج وفي سنة 2022 لا يوجد طلب على هذا القرض.

ثامنا: جدول رقم 14: يمثل المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ الغير المسترجعة لقرض الاستثمار

التحدي لوكالة BADR الدبيلة للفترة 2018-2022

الوحدة (دج)

السنة	مبالغ المسترجعة مع الديون السابقة	مبالغ الغير مسترجعة
2018	173.150	35.490.585
2019	لا شي	3.797.000
2020	3.111.937	3.322.375
2021	9.150.509	365.148
2022	859.014	37.245.845

-المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدبيلة

يمثل الجدول المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ الغير المسترجعة لقرض الاستثمار التحدي لوكالة BADR الدبيلة للفترة 2018-2022 حيث نلاحظ سنة 2018 المبالغ المسترجعة مع الديون مقدرة بـ 173.150 دج والمبالغ الغير مسترجعة 35.490.585 دج وفي سنة 2019 لا يوجد مبالغ مسترجعة مع ديون والمبالغ الغير مسترجعة تقدر 3.797.000 دج وفي سنة 2020 في المبالغ المسترجعة مع الديون تقدر بـ 3.111.937 دج والمبالغ الغير مسترجعة 3.322.375 دج وفي سنة 2021 كانت المبالغ المسترجعة مع الديون تقدر بـ 9.150.509 دج والمبالغ الغير مسترجعة 365.148 دج وفي سنة 2022 أصبحت المبالغ المسترجعة مع الديون 859.014 دج والمبالغ الغير مسترجعة 37.245.845 دج.

المطلب الثالث: قرض الايجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة

أولاً: مفهوم قرض الايجاري: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية، أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها، تسمى ثمن الإيجار.

وهو قرض موجه لدعم القطاع الفلاحي بحيث يمكن للفلاح إيجار عتاد متحرك يتمثل في جرار فلاحي مع جميع ملحقاته أو آلة حصاد.¹

ثانيا: شروط الحصول على هذا النوع من القرض:

للحصول على هذا القرض يجب توفر الشروط التالية:²

- أن يكون المستفيد له صفة الفلاح،
- يجب على الفلاح أن يكون مالك لمساحة 05 هكتارات فما أكثر،
- العتاد موضوع القرض يجب أن يكون صنع جزائري.

ثالثا: الملف المطلوب للقرض الائجاري

يتكون ملف هذا القرض من:³

- طلب مع ذكر قيمة المبلغ،
- دفتر الشروط صادر عن مديرية المصالح الفلاحية مع مقرر نسبة الدعم،
- بطاقة الفلاح مع بطاقة المستثمرة صادرة عن الغرفة الفلاحية،
- نسخة من الدفتر العقاري أو قرار التنازل، أو شهادة شهود،
- دراسة تقنو اقتصادية،
- الوضعية الجبائية والشبه الجبائية الخاصة بالفلاح،
- شهادة ميلاد وشهادة إقامة ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

رابعا: مراحل عملية القرض الائجاري

يمر قرض الائجاري بمراحل اثناء سيرورة عقد القرض بحيث:⁴

¹ قرض الائجاري، على الرابط التالي: <https://badrbanque.dz> 2023-05-04، 23:30

² مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة ، 2023-05-09، 14:40

³ ملحق رقم 05

⁴ مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة ، 2023-05-09، 15:10

-المرحلة الأولى: شراء الأصل: حيث يقوم المؤجر بشراء الأصل المراد تأجيره من المورد ليؤجره إلى المستأجر، ثم يتم إبرام عقد الشراء بين المورد والمؤجر .

-المرحلة الثانية: تأجير الأصل: يسلم المؤجر الأصل للمستأجر بعد إمضاء عقد التأجير بين المؤجر والمستأجر، حيث يلتزم هذا الأخير بمهمة تأمين وصيانة الأصل للمؤجر.

- المرحلة الثالثة: انقضاء عملية القرض التجاري: وهي مرحلة انقضاء مدة عقد القرض التجاري، وتدعى كذلك بمرحلة الخيار، لأن المستأجر يجد نفسه أمام خيارات ثلاث:

• رفع خيار الشراء: المنصوص عليه في العقد مقابل رفع القيمة المالية المتبقية للمؤجر، وتمثل عادة ما بين 02% من المبلغ الأصلي للقرض، وبالتالي اكتساب الأصل والتمتع بالملكية التامة

• طلب تجديد عقد التأجير التمويلي: من طرف المستأجر مع مؤسسة القرض التجاري لمدة أخرى، والتفاوض على شروط جديدة تأخذ في الاعتبار تقادم الأصل للمؤجر.

• إرجاع الأصل إلى المؤجر: وإنهاء عملية التأجير.

خامسا: المشاكل والمعوقات لقرض التجاري

-ارتفاع في أسعار العتاد خاصة في السنوات الأخيرة،

-إجبارية الاقتناء عتاد الصنع الجزائري مما يتحتم على البنك توجيه الفلاحين نحو شركة تسويق المعدات الفلاحية

،PMAT

سادسا: جدول رقم 15: يمثل عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض التجاري بوكالة BADR بالدبيلة

للفترة 2018-2022

الوحدة (دج)

السنة	عدد الملفات المقبولة	اجمالي المبالغ السنوية
2018	02 ملفات	5.327.700
2019	06 ملفات	20.182.200
2020	09 ملفات	29.812.530
2021	27 ملف	56.462.376
2022	05 ملفات	8.620.656

-المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدبيلة

يمثل الجدول عدد الملفات المقبولة والمبالغ السنوية للقرض الايجاري بوكالة BADR بالدبيلة للفترة 2018-2022 حيث سنة 2018 هناك 02 ملف مقبول بمبلغ سنوي يقدر بـ 327.700 دج وفي سنة 2019 هناك 06 ملفات مقبولة لهذا القرض بمبلغ سنوي 20.182.200 دج وفي سنة 2020 زادت عدد الملفات الى 09 وبمبلغ 29.812.530 دج، وفي سنة 2021 زادت عدد الملفات وأصبحت 27 ملف وبمبلغ 56.462.376 دج وبعدها تراجعت عدد الملفات سنة 2022 وأصبحت 05 وبمبلغ سنوي 8.620.656 دج.

سابعاً: جدول رقم 16: يمثل المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ الغير المسترجعة لقرض الايجاري لوكالة

BADR الدبيلة للفترة 2018-2022

الوحدة (دج)

السنة	المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة	المبالغ الغير مسترجعة
2018	00	1.663.395
2019	267.633 دج	2.396.217
2020	3.447.961 دج	4.104.210
2021	15.267.805 دج	33.797.856
2022	15.309.361 دج	20.793.465

-المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مع مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدبيلة

يمثل الجدول المبالغ المسترجعة مع الديون السابقة والمبالغ الغير المسترجعة لقرض الايجاري لوكالة BADR الدبيلة للفترة 2018-2022 حيث نلاحظ لا توجد مبالغ مسترجعة مع الديون سنة 2018 والمبالغ الغير مسترجعة تقدر بـ 1.663.395 دج، وفي سنة 2019 أصبحت عدد المبالغ المسترجعة مع الديون تقدر بـ 267.633 دج والمبالغ الغير مسترجعة 2.396.217 دج وفي سنة 2020 أصبحت المبالغ المسترجعة مع الديون تقدر بـ 3.447.961 دج والمبالغ الغير مسترجعة 4.104.210 دج وفي سنة 2021 أصبحت المبالغ المسترجعة مع الديون 15.267.805 دج والمبالغ الغير مسترجعة 33.797.856 دج وفي سنة 2022 المبالغ المسترجعة مع الديون تقدر بـ 15.309.361 دج والمبالغ الغير مسترجعة تقدر بـ 20.793.465 دج.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الدبيلة تعرفنا على ماهية البنك والوكالة الذي يعتبر مؤسسة مالية تمول القطاع الفلاحي وجاء بعد تنفيذ مرسوم الرئاسي 82/106 وظهر نتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وبعدها تعرفنا على أهم الخدمات التي تقدمها الوكالة والتي من بينها فتح الحسابات وتقديم بطاقات السحب وبطاقات الدفع الإلكتروني، ثم تطرقنا إلى أهم القروض الموجهة لدعم القطاع الفلاحي المقدمة من طرف الوكالة وهم قرض الموسمي الرفيق وهو عبارة عن قرض موسمي مدعوم بمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين ومربي الماشي وهذا لتمويل مدخلات الإنتاج الزراعي (البذور، الشتائل، الأسمدة، الخ)، شراء كل أنواع علف الماشي، والأدوية البيطرية ووسائل الري. الخ، قدمت وكالة الدبيلة في فترة 2018-2022 قروض بناء على طلب الزبائن حيث قامت بقبول 52 ملف سنة 2018 بمبلغ سنوي يقدر بـ 62.536.61610 دج وفي سنة 2022 قامت بقبول 61 ملف بمبلغ سنوي يقدر بـ 123.297.830,00 دج، وقرض الاستثمار التحدي الذي يعتبر قرض محسن يمنح من طرف وكالة بدر وذلك لإنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات بغية تعزيز القدرات الإنتاجية وتكثيف المنتجات الزراعية، حيث قامت الوكالة في هذا القرض بقبول ملف واحد سنة 2019 بمبلغ سنوي 111.937 دج وسنة 2021 قامت بقبول 02 ملف بمبلغ 7.669.252 دج وقرض التجاري الذي يقوم البنك بشراء معدات أو آلات ووضعها تحت تصرف الزبائن على سبيل الإعارة مع إمكانية التنازل عليها في نهاية الفترة المتفق عليها، حيث قامت الوكالة بقبول 02 ملف سنة 2018 بمبلغ 5.327.700 دج و 27 ملف بمبلغ 56.462.376 دج سنة 2021 و 05 ملفات بمبلغ 8.620.656 دج سنة 2022 وتعتبر هذه القروض الممول الأكبر للقطاع الفلاحي وأدت بالنهوض لهذا القطاع.

خاتمة عامة

خاتمة

وفي الختام هذه الدراسة والتي تهدف إلى معرفة أهمية القروض المصرفية إذ تعتبر أهم ركائز الاقتصاد الوطني، التي تساعد بشكل فعال في تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية احتياجات الأفراد، والمنشآت المختلفة من السيولة وبالتالي فإنها وسيلة من وسائل تنمية وترقية المجتمعات اقتصاديا، لذا عادة ما تضع البنوك سياسة مكتوبة للإقراض توضح ما ينبغي إتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات الاقتراض ومن الضروري أن تتصف تلك السياسات بالمرونة من أجل جعل الائتمان المصرفي يتماشى ومتطلبات العملاء والاقتصاد بصفة عامة.

والى جانب القروض المصرفية الموجهة لتمويل القطاعات والأنشطة الاقتصادية الاستثمارية القينا في دراستنا نظرا عامة حول القطاع الزراعي، ومدى أهمية هذا الأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، عبر مساهماته المتنوعة في رفع التنمية، كما تطرقنا إلى واقع الفلاحة في إطار البرامج الوطنية للتنمية التي كانت لها دور كبير في تنمية هذا القطاع وذلك من خلال السياسات والإجراءات المتضمنة فيها، ومن خلال دراستنا ركزنا أيضا على أهم مصدر لتمويل القطاع الزراعي وهي القروض والتسهيلات التي تمنحها الجزائر من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال تقديمه لجملة من القروض سواء الاستثمارية منها أو موسمية، ومن أهمها قرض التحدي وقرض الموسمي الرفيق والايجاري.

اختبار الفرضيات:

بعد ما تناولنا في دراستنا المقسمة إلى جانب نظري تناولنا فيه مفهوم وطرق تمويل القروض المصرفية ومخاطرها وتقييم المشاريع الاستثمارية وبالإضافة إلى هذا القينا الضوء على القروض الفلاحية الموجهة للنهوض بالمشاريع والاستثمارات الفلاحية، وكذلك إلى جانب تطبيقي تناولنا فيه واقع التنمية الزراعية في الجزائر وأخيرا خصصنا دراستنا بدراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن هذا المنطلق توصلنا إلى الإجابة عن الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث:

- الفرضية الأولى: الفرضية صحيحة لأن المصرف منشأة ذات خدمات متنوعة تفيد وتستفيد، وله أهمية بالغة في الواقع الاقتصادي، فهي الممول الأول للاقتصاد ويلعب دورا مهما في تمويل التجارة الخارجية.
- الفرضية الثانية: الفرضية صحيحة لأن بعد الاستقلال شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة بداية من التحول الاشتراكي الذي أعطى الإشارة الأولى للبرامج التنموية التي طغى على الطابع الاشتراكي، رغم محدودية أهدافها

وارتكازها على تطوير القطاع الصناعي وضعف الإمكانيات إلا أنها أعطت دفعة قوية لتنمية القطاع الزراعي من خلال المشاريع والبرامج التي وضعتها.

-الفرضية الثالثة: الفرضية صحيحة حيث قوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم قروض استغلال وقروض استثمار على شكل قرض الرفيق وقرض التحدي والايجاري، وهي قروض مخصصة للقطاع الفلاحي والنشاطات الخاصة التي تساهم في التنمية الريفية.

نتائج الدراسة:

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع دور القروض المصرفية في تنمية القطاع الزراعي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- البنك عبارة عن وسيط بين المقترضين من خلال عملية الإقراض، وهو يعتبر الحلقة الأساسية في تمويل مختلف المشاريع باعتباره يحقق تنمية الاقتصاد الوطني،
- إن الزراعة هي المصدر الأول لتحقيق التنمية الاقتصادية،
- يغلب على القطاع الزراعي الطابع التقليدي رغم التقدم التكنولوجي الحاصل،
- تمثل التنمية الزراعية احد أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية والمالية والتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع،
- الاعتماد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية المدعم الرئيسي للفلاحة بصفة مباشرة عبر تحسين شبكاتها ومعاملتها النقدية واستحداثها،
- قرض الموسمي الرفيق هو الأكثر استخداما من طرف عملاء الوكالة وذلك لأنه يعتبر موسميا ومدته قصيرة الأجل عكس قرض الاستثمار التحدي والايجاري.

توصيات الدراسة:

- تبعا لنتائج المتوصل إليها واختبار فرضيات هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات ويمكن إيجازها في ما يلي:
- نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور وتشجيعهم على التعامل مع المصارف في كافة معاملاتهم التجارية، مما يحفز هذه المصارف على تطور واتساع خدماتها المصرفية وتحديد ربحيتها بشكل أحسن،

- تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية والبشرية، وإعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية، والتي من شأنها الدفع بعجلة التنمية الزراعية المستدامة عن طريق استخدام المؤهلات العلمية الحديثة في مجال الزراعة والاستعمال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة.
- يجب على الدولة إن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الزراعة والتنمية الريفية، فهي في حاجة إلى تصميم وتنفيذ مجموعة من التدابير لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك من خلال:
- السعي نحو تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة في القطاع الزراعي وهذا بفضل تشجيع سكان المناطق الريفية على الاستقرار وعدم الهجرة الأرض التي إن اهتموا بها كانت مصدر الحقيقي لتحسين مستواهم المعيشي؛
- التخطيط بجدية للدخول ومواجهة سياسة اقتصاد السوق؛
- الاهتمام بالدراسات المستقبلية الخاصة بالقطاع الفلاحي وهذا لتفادي الوقوع في أزمات مفاجئة؛
- تكوين يد عاملة مؤهلة وقابلة للتجديد مدركة بالتحويلات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة؛
- تحديد الهيئات المختصة بالإرشاد والعمال المكلفين بهذه المهنة،
- نشر ثقافة التوجه نحو القروض الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية،
- على وكالة BADR خلق نظام مصرفي يعمل في إطار تنافسي، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات المصرفية وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة.

قائمة المراجع

• الكتب

- 1-أ.عبدالقادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، الطبعة الثانية 1438هـ-2017م، دار الخلدونية، الجزائر
- 2-براين كويل، التعاملات المالية للبنوك، الطبعة العربية الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، جيزة- مصر، 2006
- 3-دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015م-1436م
- 4-رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2013
- 5-فليح حسن خلف، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الجدار للكتاب العالمي لنشر والتوزيع، عمان، 2006
- 6- محمد بالقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999
- 8- شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، تيزي وزو-الجزائر، سنة 2000

• الرسائل والمذكرات الجامعية

أ-الرسائل الجامعية

- 1-سقلاب فريدة، التوريق المصرفي كآلية لضمان القروض المصرفية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، جامعة مولود معمري تزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2016
- 2- شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاسها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2019-2020
- 3- فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة "حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2010-2011

4- القرصم وفاء، اثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2017، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د، تخصص اقتصاد كمي، جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2018-2019

ب-المذكرات الجامعية

1- احلام محبي،تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك -دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006-2007

2- طلحة محمد، الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الأداء التسويقي للبنوك دراسة حالة - بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2008-2009

3- للوشي محمد، الأخطار المصرفية القروض البنكية،تقييم خطورتها والتحكم فيها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2001-2002

4- بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر،مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية،البويرة، سنة 2018-2019

• المجالات

1- أ. لوراني إبراهيم، القروض البنكية واجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 02

2- أ.زلاطو نعيمة، أ.حداشي حكيم، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول الى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد02، العدد03، تيسمسيلت-الجزائر،2019

3- أحمد سواهلية، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني،مجلة البديل الاقتصادي، العدد الأول،،2018جامعة الجزائر03

- 4- الأخضر بن عمر، دور التنمية الزراعية المستدامة في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 2022
- 5- جمال جعفري، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد: 02، جامعة بشار الجزائر، 2018
- 6- محمد بويهي، إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، جامعة الجزائر 03، سنة 2012
- 7- سوفطة مليكة، سمير عز الدين، واقع سياسات التنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2000-2019، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمى لخضر-الوادي، مارس 2022
- 8- محمد عبد الواحد جياس، تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن العدد 22، جامعة بغداد، سنة 2013
- 9- إسماعيل عرباجي، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 07، ديسمبر 2012
- 10- مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاديات والاعمال، العدد سادس، جامعة تسمسيلت، سنة 2018
- 11- ميموني بالقاسم وخوالد أبوبكر، دور القروض الفلاحية في تطوير إنتاج الحبوب والخضروات وتربية الدواجن: دراسة حالة بنك BADR بولاية ادرار خلال الفترة 2014-2019، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد: 01، جامعة أدرار، سنة 2020
- 12- يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 01، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس
- 13- يوسف باهي، زهير عبيدة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي خلال فترة 2005-2019، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد الأول، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي-الجزائر، جوان 2021

● ملتقيات

1- أ. بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي الرابع، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة- بومرداس، حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض بحر الابيض المتوسط يومي 24-25 ماي 2017

2- بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، في 21 و22 نوفمبر 2006

● الدراسات الميدانية

1- مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة

● موقع إلكتروني

1- <https://ketabonline.com>

2- <https://cte.univ-setif2.dz>

3- <https://www.almrsl.com>

4- <https://specialties.bayt.com>

5- <https://mawdoo3.com>

6- <https://badrbanque.dz>

7- <https://www.meemapps.com>

8- <https://aqrataelam.net>

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: طلب تربص تطبيقي مقدم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الدبيلة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حنة لخضر الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar d'El Oued

الموسم الجامعي: 2023/2022.....
الوادي في: 2023/04/16.....



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
الرقم:/ع.ق.ك.ع.ق.ت.و.ع.ت/2023

إلى السيد: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ
الوادي

الموضوع : تربص تطبيقي

في إطار التربصات التطبيقية التي يقوم بها طلبة ثانية ماستر قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي لتطبيق معلوماتهم النظرية في الوسط العلمي المهني.
نطلب من سيادتكم إمكانية استقبال الطلبة الآتية أسمائهم:
- اسم واللقب: العيد شكيمة تاريخ ومكان الميلاد 1999/08/19 رقم التسجيل: 39065092
- اسم واللقب: كوثر مصباحي صالح تاريخ ومكان الميلاد 1999/12/25 رقم التسجيل: 39068169
- اسم واللقب: عبد الغني زيد تاريخ ومكان الميلاد 1998/10/25 رقم التسجيل: 1839062969

- عنوان: دور القروض المصرفية في تنمية القطاع الزراعي
- الأستاذ المشرف: لخضر بن عمر .

في مؤسستكم وذلك لمدة: يوما.
ابتداء من:
إلى غاية:

موافقة المؤسسة المستقبلة

ع/ رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
المكلف بالتدريس والتعليم في التدرج
د سكيمة حملاوي

ملحق رقم 02: طلب تربص تطبيقي مقدم لمديرية المصالح الفلاحية بالوادي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حنة لخضر الوادي
Université Echahid Hama Lakhdar d'El Oued

الموسم الجامعي: 2023/2022.....

الوادي في: 2023/04/16



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
الرقم: ل.ع.ق / ك.ع.ق.ت.و ع.ت/2023

إلى السيد: مديرية المصالح الفلاحية بالوادي

الموضوع : تربص تطبيقي

في إطار التربصات التطبيقية التي يقوم بها طلبة ثانية ماستر قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي لتطبيق معلوماتهم النظرية في الوسط العلمي المهني.

نطلب من سيادتكم إمكانية استقبال الطلبة الآتية أسمائهم:

- اسم واللقب: العيد شكيمة تاريخ ومكان الميلاد 1999/08/19 رقم التسجيل: 39065092
- اسم واللقب: كوثر مصباحي صالح تاريخ ومكان الميلاد 1999/12/25 رقم التسجيل: 39068169
- اسم واللقب: عبد الغني زيد تاريخ ومكان الميلاد 1998/10/25 رقم التسجيل: 1839062969

- عنوان: دور القروض المصرفية في تنمية القطاع الزراعي
- الأستاذ المشرف : لخضر بن عمر .

في مؤسستكم وذلك لمدة:

ابتداء من:

إلى غاية:

ع/رئيس القسم

موافقة المؤسسة المستقبلة

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
المكلف بالتدريس والتعليم في التدرج
د. سكيمة حملاوي

ملحق رقم 03: ملف القرض الرفيق.

ملف قرض الرفيق

طلب مع ذكر قيمة المبلغ : ----- المدة شهر نوعية الرهن و

قيمة الرهن التقريبية : -----

بطاقة المستثمرة مع ذكر المساحة المسقية

بطاقة الفلاح

نسخة من عقود الأرض.

الفاتورة الشكالية للبذور و الأسمدة

شهادة الوضعية الجبائية

شهادة الوضعية تجاه صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية

شهادة عائلية

دراسة تقنو اقتصادية مبسطة مع مخطط التمويل.

الملف يتكون من 02 نسخ



ملحق رقم 04: ملف قرض التحدي.

ملف قرض التحدي

- طلب مع ذكر قيمة المبلغ: ----- المدة: من 05 الى 13 سنة سنوات قيمة الرهن التقريبية
- بطاقة المستثمرة مع ذكر المساحة المسقية
- بطاقة الفلاح أو المربي
- نسخة من الدفتر العقاري
- دراسة تقنو اقتصادية مع الفواتير الشكلية
- شهادة صحية للمرأب بالنسبة لتربية الحيوانات
- شهادة المصادقة على مشروع عقاري صادرة من مديرية المصالح الفلاحية
- شهادة الوضعية الجبائية
- شهادة أداء المستحقات لصندوق الضمان الاجتماعي غير الأجراء
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
- شهادة ميلاد
- شهادة عائلية

الملف يتكون من 03 نسخ



ملحق رقم 05: ملف القرض الإيجاري.

القرض الإيجاري

طلب مع ذكر قيمة المبلغ : ----- المدة : 05 سنوات

بطاقة المستثمرة مع ذكر المساحة المسقية

بطاقة الفلاح

دراسة تقنو اقتصادية

نسخة من الدفتر العقاري أو قرار التنازل. أو شهادة شهود

دفتر الشروط مع الفواتير الشكوية

شهادة الوضعية الجبائية

شهادة أداء المستحقات تجاه صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء

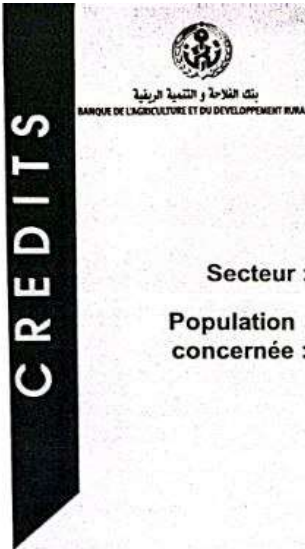
نسخة من بطاقة التعريف الوطنية

شهادة عائلية

نسخ من فواتير بيع المنتج لأثبات المداخل

الملف يتكون من 02 نسخ





Crédit « ETTAHADI »

Définition :

ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.

Secteur : • Agriculture.

Population concernée :

- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Actions ciblées :

- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

- **Personnes physiques/ morales :**
 - Demande de crédit,
 - Extrait de naissance,
 - Factures pro-forma/ Devis,
 - Situation fiscale,
 - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
 - Acte de propriété ou de concession,
 - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
 - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
 - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
 - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
 - Attestation de validation de projet validée.
- **Personnes morales :**

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :

 - Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
 - Copie certifiée conforme des statuts,
 - Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
 - Registre de commerce,
 - Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt : • CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
• CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

Série du prêt : • CMT : 379 : CMT ETTAHADI.

• CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt : • CMT : Minimum : 1.000.000 DA.
• CLT : Minimum : 1.000.000 DA.

Maximum : 100.000.000 DA.
Maximum : 100.000.000 DA.

Type/ durée du différé : • CMT : 01 à 02 ans.

• CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt : • CMT : Minimum : 03 ans.
• CLT : Minimum : 08 ans.

Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation : • CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
• CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel : Pourcentage à définir du montant total du projet :
• Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
• Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt : • CMT : 5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
• 0% les 05 premières années.
• 1% la 6^{ème} et la 7^{ème} année.

• CLT : 5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
• 0% les 05 premières années.
• 1% la 6^{ème} et la 7^{ème} année.
• 3% la 8^{ème} et la 9^{ème} année.
• A partir de la 10^{ème} année, intérêt non bonifié (5,25%).



Définition :

Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.

- Secteur :** • Agriculture.
- Population concernée :** • Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
• Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
• Unités de services agricoles,
• Entrepôts de produits agricoles de large consommation,
• Personnes morales intervenant dans le programme du nouveau rural et agricole.
- Actions ciblées :** • Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
• Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
• Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
• Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins ...), gros élevage engraissement (acquisition taureaux, agneaux, chameaux...).
- Dossier à fournir :** • Demande de crédit,
• Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
• Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
• Situation fiscale,
• Factures pro-forma,
• Plan de production valorisé,
• Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
• Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

- Type du prêt :** • 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.
- Série du prêt :** • 310 : Crédit Agricole R'FIG.
- Montant du prêt :** • Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.
- Type/ durée du différé :** • Néant.
- Durée du prêt :** • Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.
- Date limite d'utilisation :** • Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.
- Apport personnel :** • L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.
- Taux de bonification/ Taux d'intérêt :** • Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
• Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).
- Garanties et réserves bloquantes :** • Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/
Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.
• Toute autre sûreté négociée avec le client.
- Garanties et réserves non bloquantes :** • Selon les particularités du dossier.
- Amortissement :** • Dégressif.
- Organe de décision :** • Selon délégation de pouvoirs.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 08: قائمة القروض المقدمة للمستفيدين للسنوات 2018، 2019، 2020، 2021، 2022.

Date Oper	Libelle	Date Valeur	Trn Ref No	Debit
05/04/2018	MIGRATION DES SOLDES	05/04/2018	3.95246E+15	45 509 810.07
02/08/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/08/2018	395ZTRF1821400DX	23 000 000.00
13/08/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/08/2018	395ZTRF1822500RT	1 500 000.00
14/08/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	14/08/2018	395ZTRF182260001	8 000 000.00
11/10/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	11/10/2018	395ZTRF1828402BF	4 568 000.00
29/10/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	29/10/2018	395ZTRF183020003	9 800 000.00
05/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/11/2018	395ZTRF183090003	2 000 000.00
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF1832500DZ	328 841.95
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF1832500EB	365 791.97
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF1832500EF	457 033.93
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF1832500E3	328 841.95
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF1832500E7	416 041.95
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF18325000B	365 791.97
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF18325000F	328 841.95
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF18325000J	270 991.97
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF183250003	677 641.93
21/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2018	395ZTRF183250007	328 841.95
22/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	22/11/2018	395ZTRF183260003	416 041.95
22/11/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	22/11/2018	395ZTRF183260007	631 433.92
06/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	06/12/2018	395ZTRF1834000RV	416 041.95
10/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	10/12/2018	395ZTRF183440003	574 591.94
17/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/12/2018	395ZTRF1835100ED	282 841.95
17/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/12/2018	395ZTRF1835100EH	418 291.92
17/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/12/2018	395ZTRF1835100EL	287 151.97
17/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/12/2018	395ZTRF1835100EP	463 391.94
17/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/12/2018	395ZTRF1835100E5	241 641.95
17/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/12/2018	395ZTRF1835100E9	422 081.94
19/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/12/2018	395ZTRF1835300S3	724 331.91
20/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/12/2018	395ZTRF1835400DZ	154 441.96
20/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/12/2018	395ZTRF1835400RV	241 641.95
20/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/12/2018	395ZTRF183540003	603 041.93
20/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/12/2018	395ZTRF1835401JN	389 791.97
20/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/12/2018	395ZTRF1835401XJ	595 441.93
20/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/12/2018	395ZTRF18354015R	473 891.92
20/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/12/2018	395ZTRF1835402BF	360 581.97
20/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/12/2018	395ZTRF1835402PB	785 291.94
23/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	23/12/2018	395ZTRF1835700DZ	331 341.95
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800DZ	29 630.54
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800EB	22 604.78
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800EF	29 630.54
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800EJ	22 604.78
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800EN	50 707.82
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800ER	29 630.54
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800EV	36 656.30
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800E3	22 604.78
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800E7	22 604.78
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800RV	29 630.54
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF1835800RZ	43 682.06
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF18358000B	22 604.78
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF183580003	22 604.78
24/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/12/2018	395ZTRF183580007	22 604.78
25/12/2018	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/12/2018	395ZTRF183590003	576 841.92
				108 044 426.17
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300DZ	18 782.50
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300EB	43 682.06
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300EF	18 389.32
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300EJ	22 604.78
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300EN	18 782.50
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300ER	18 389.32
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300EV	22 604.78
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300EZ	18 782.50
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300E3	12 535.00
13/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/01/2019	395ZTRF1901300E7	18 782.50
15/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	15/01/2019	395ZTRF1901500DZ	29 630.54

62.534.416.10

قائمة الملاحق

15/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	15/01/2019	395ZTRF1901500RV	29 630,54
15/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	15/01/2019	395ZTRF190150003	29 630,54
15/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	15/01/2019	395ZTRF1901501JN	29 630,51
15/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	15/01/2019	395ZTRF1901501XJ	21 199,63
15/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	15/01/2019	395ZTRF19015015R	68 762,50
15/01/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	15/01/2019	395ZTRF19015015V	22 604,78
12/05/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	12/05/2019	395ZTRF191320003	171 032,00
05/08/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/08/2019	395ZTRF1921700DZ	1 162 500,00
20/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/11/2019	395ZTRF1932400DZ	505 918,93
20/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/11/2019	395ZTRF1932400E3	359 931,97
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF1932500DZ	288 909,49
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325000F	249 452,98
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325000J	345 189,96
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325000N	517 589,97
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325000R	498 905,97
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325000V	498 905,97
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325000Z	249 452,98
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF193250003	179 965,98
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325001B	318 939,98
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325001F	249 452,98
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325001J	249 452,98
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325001N	689 989,97
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325001R	272 196,48
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF19325001V	250 709,48
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF193250013	318 939,98
21/11/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/11/2019	395ZTRF193250017	345 189,96
01/12/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	01/12/2019	395ZTRF1933500DZ	2 000 000,00
22/12/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	22/12/2019	395ZTRF1933560003	207 760,78
23/12/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	23/12/2019	395ZTRF1933570003	500 876,97
25/12/2019	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/12/2019	395ZTRF1933590003	322 446,46
	TOTAL 2019			11 198 136,52
14/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	14/01/2020	395ZTRF2001400DZ	138 273,78
14/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	14/01/2020	395ZTRF2001400E3	207 760,78
14/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	14/01/2020	395ZTRF2001400RV	16 882,96
14/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	14/01/2020	395ZTRF20014015R	28 701,15
19/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/01/2020	395ZTRF2001900DZ	35 792,06
19/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/01/2020	395ZTRF2001900EB	23 973,88
19/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/01/2020	395ZTRF2001900E3	53 673,30
19/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/01/2020	395ZTRF2001900E7	59 428,44
19/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/01/2020	395ZTRF20019000B	47 610,25
19/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/01/2020	395ZTRF200190003	35 792,06
19/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/01/2020	395ZTRF200190007	71 246,63
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002000EA	27 005,40
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002000EE	23 973,88
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002000EI	47 610,25
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002000EM	23 973,88
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002000E6	35 792,06
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002000RV	71 246,63
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/01/2020	395ZTRF200200002	-53 673,30
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF200200007	53 673,30
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002001JN	47 610,25
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002001JR	47 610,25
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002001JV	47 610,25
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF2002001JZ	35 792,06
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF20020015V	35 792,06
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF20020015Z	35 792,06
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF200200163	47 610,25
20/01/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/01/2020	395ZTRF200200167	47 610,25
17/02/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/02/2020	395ZTRF20048000B	35 792,06
17/02/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/02/2020	395ZTRF200480003	378 752,99
24/08/2020	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/08/2020	395ZTRF202370003	15 000 000,00
30/08/2020	ASSAINISSEMENT COMPTABLE	30/06/2020	3,95133E+15	150 601,69
30/08/2020	ASSAINISSEMENT COMPTABLE	30/06/2020	3,95133E+15	7 000 000,00
30/08/2020	ASSAINISSEMENT COMPTABLE	30/06/2020	3,95133E+15	924 785,12
30/08/2020	ASSAINISSEMENT COMPTABLE	30/06/2020	3,95133E+15	316 191,99
30/08/2020	ASSAINISSEMENT COMPTABLE	30/06/2020	3,95133E+15	268 209,96

قائمة الملاحق

02/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/11/2021	395ZTRF2130602HD	500 156.98
02/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/11/2021	395ZTRF2130602HH	700 721.97
02/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/11/2021	395ZTRF2130602H9	852 326.00
02/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/11/2021	395ZTRF21306023D	362 256.96
02/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/11/2021	395ZTRF21306023H	893 318.00
03/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	03/11/2021	395ZTRF213070003	592 697.97
07/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/11/2021	395ZTRF2131100DZ	329 891.00
07/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/11/2021	395ZTRF2131100RV	646 461.00
07/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/11/2021	395ZTRF213110003	362 256.96
08/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	08/11/2021	395ZTRF2131200DZ	576 761.00
09/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	09/11/2021	395ZTRF213130003	932 966.94
11/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	11/11/2021	395ZTRF21315000B	3 000 000.00
11/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	11/11/2021	395ZTRF213150003	540 398.95
11/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	11/11/2021	395ZTRF213150007	501 656.00
25/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/11/2021	395ZTRF21329000B	687 453.00
25/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/11/2021	395ZTRF21329000F	490 846.00
25/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/11/2021	395ZTRF21329000J	491 621.00
25/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/11/2021	395ZTRF21329000N	473 227.00
25/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/11/2021	395ZTRF21329000R	977 063.00
25/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/11/2021	395ZTRF21329000V	983 622.00
25/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/11/2021	395ZTRF213290003	532 613.00
25/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/11/2021	395ZTRF213290007	933 821.00
30/11/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	30/11/2021	395ZTRF213340003	382 403.00
02/12/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/12/2021	395ZTRF213360003	3 042 000.00
07/12/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/12/2021	395ZTRF2134100DZ	280 707.00
07/12/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/12/2021	395ZTRF213410003	4 000 000.00
07/12/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/12/2021	395ZTRF213410007	2 500 000.00
13/12/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/12/2021	395ZTRF2134700DZ	257 404.00
13/12/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/12/2021	395ZTRF213470005	146 138.00
21/12/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	21/12/2021	395ZTRF213550003	687 453.00
28/12/2021	DECAISSEMENT DE CREDIT	28/12/2021	395ZTRF213620003	501 656.00
	TOTAL 2021			84 748 765.55
07/03/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/03/2022	395ZTRF220660003	4 000 000.00
20/03/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	20/03/2022	395ZTRF220790003	9 900 000.00
22/03/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	22/03/2022	395ZTRF220810003	5 000 000.00
19/05/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	19/05/2022	395ZTRF2213900DZ	3 500 000.00
11/07/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	11/07/2022	395ZTRF2219200UR	20 000 000.00
28/07/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	28/07/2022	395ZTRF222090003	15 000 000.00
23/08/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	23/08/2022	395ZTRF22235000B	4 600 000.00
23/08/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	23/08/2022	395ZTRF222350007	10 000 000.00
02/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/10/2022	395ZTRF2227500DZ	805 195.00
02/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	02/10/2022	395ZTRF2227500E3	9 594 000.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF2227800RV	680 182.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF22278000D	439 981.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF22278000H	836 908.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF22278000L	899 310.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF22278000P	881 481.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF22278000T	543 829.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF22278000X	314 969.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF222780009	579 394.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF222780011	586 884.00
05/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	05/10/2022	395ZTRF222780015	903 338.00
09/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	09/10/2022	395ZTRF22282000A	892 880.00
12/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	12/10/2022	395ZTRF2228500DZ	381 432.00
12/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	12/10/2022	395ZTRF222850003	635 596.00
13/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/10/2022	395ZTRF2228600DZ	439 981.00
13/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/10/2022	395ZTRF2228600E3	864 469.00
13/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/10/2022	395ZTRF2228600E7	723 237.00
13/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	13/10/2022	395ZTRF222860003	901 920.00
16/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	16/10/2022	395ZTRF22289000B	541 362.00
16/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	16/10/2022	395ZTRF22289000F	608 569.00
16/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	16/10/2022	395ZTRF22289000J	457 719.00
16/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	16/10/2022	395ZTRF222890003	672 631.00
24/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/10/2022	395ZTRF222970003	704 229.00
25/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/10/2022	395ZTRF2229800DZ	906 073.00
25/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/10/2022	395ZTRF2229800E3	358 024.00

قائمة الملاحق

25/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	25/10/2022	395ZTRF222980003	569 356.00
30/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	30/10/2022	395ZTRF223030003	690 006.00
30/10/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	30/10/2022	395ZTRF223030007	903 449.00
03/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	03/11/2022	395ZTRF223070008	907 524.00
03/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	03/11/2022	395ZTRF22307000F	899 310.00
03/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	03/11/2022	395ZTRF22307000J	875 810.00
03/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	03/11/2022	395ZTRF22307000N	681 144.00
03/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	03/11/2022	395ZTRF22307000R	488 707.00
03/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	03/11/2022	395ZTRF223070003	152 573.00
03/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	03/11/2022	395ZTRF223070007	228 859.00
06/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	06/11/2022	395ZTRF22310000Z	783 590.00
06/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	06/11/2022	395ZTRF223100003	793 853.00
07/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/11/2022	395ZTRF223110003	490 511.00
07/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	07/11/2022	395ZTRF223110007	490 511.00
10/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	10/11/2022	395ZTRF22314000B	571 943.00
10/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	10/11/2022	395ZTRF22314000F	204 859.00
10/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	10/11/2022	395ZTRF22314000J	565 655.00
10/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	10/11/2022	395ZTRF22314000N	324 873.00
10/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	10/11/2022	395ZTRF22314000R	490 511.00
10/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	10/11/2022	395ZTRF223140003	950 879.00
10/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	10/11/2022	395ZTRF223140007	983 924.00
16/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	16/11/2022	395ZTRF223200003	8 170 000.00
17/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/11/2022	395ZTRF22321000B	979 312.00
17/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/11/2022	395ZTRF223210003	404 401.00
17/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	17/11/2022	395ZTRF223210007	904 450.00
22/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	22/11/2022	395ZTRF22326000Z	858 790.00
24/11/2022	DECAISSEMENT DE CREDIT	24/11/2022	395ZTRF223280003	779 437.00
TOTAL 2022				123 297 830.00
SOLDE				

ملحق رقم 09: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الدبيلة.

